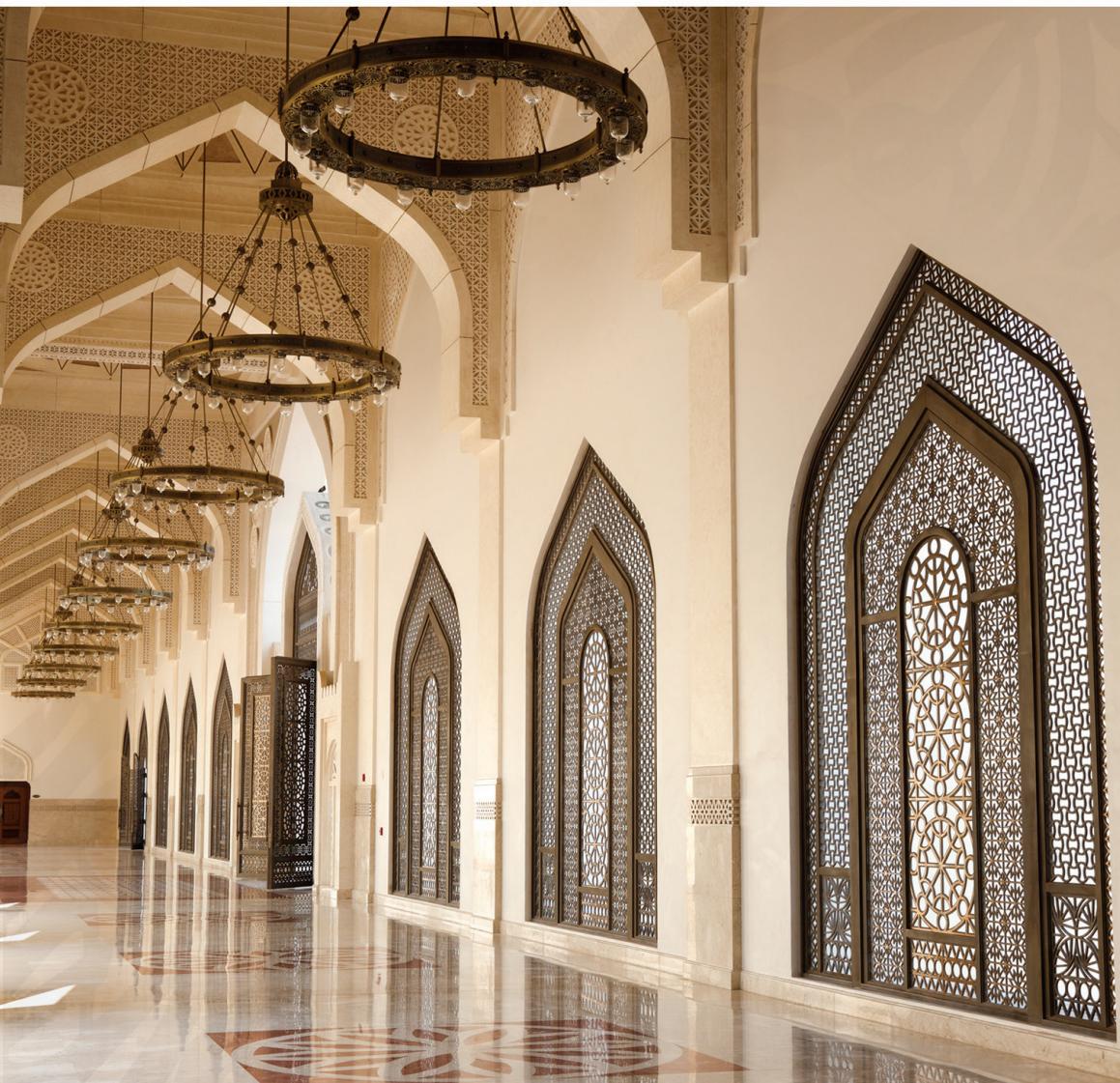


Bait Al-Mashura Journal

# مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (14) دولة قطر - أكتوبر 2020م



تصدر عن



الكتروني : ISSN : 2409-0867

ورقى : ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

بيت المشورة للاستشارات المالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٢٠٢٠/٥٥٦

الرقم الدولي (ردمك): ٩٧٨/٩٩٢٧/٤٠٧٩/١/٨

(البحوث المنشورة تعبر عن رأي كاتبها)

# مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:



Bait Al-Mashura Finance Consultations  
Doha-Qatar P.O. Box 23471  
[www.b-mashura.com](http://www.b-mashura.com)

بيت المشورة للاستشارات المالية  
الدوحة - قطر ص.ب: 23471  
[www.b-mashura.com](http://www.b-mashura.com)



## **عن المجلة..**

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي - إنجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائل النشر الورقية والإلكترونية.

## **الرؤية..**

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

## **الرسالة..**

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

## **الأهداف..**

- ❖ إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجدد وفق المعايير العلمية المعترفة.
- ❖ تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- ❖ تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

## **العناوين للتواصل:**

نائب رئيس التحرير

**د. أسامة قيس الدريري**

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي  
لبيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

رئيس التحرير

**د. خالد بن إبراهيم السليطي**

المدير العام للحي الثقافي (كتارا)  
قطر

مدير التحرير

**د. فؤاد حميد الدليمي**

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

**فريق التحرير**

**د. عمر يوسف عباشه**

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

**د. إبراهيم حسن جمال**

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

**أ. محمد نفيل محبوب**

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

**أ. محمد مصلح الدين مصعب**

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

**أعضاء هيئة التحرير**

**أ. د. محمد الأفendi**

جامعة صنعاء - اليمن

**أ. د. حبيب أحمد**

جامعة دورهام - المملكة المتحدة

**أ. د. أسامة عبد المجيد العاني**

كلية الفارابي الجامعية - العراق

**أ. د. إبراهيم محمد خريص**

جامعة الزرقاء - الأردن

**أ. د. محمد قراط**

جامعة القرويين - المغرب

**أ. د. أحمد بلوافي**

جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

**د. محمد الشريف العمري**

جامعة السلطان صباح الدين زعيم

تركيا

**د. محيي الدين الحجار**

جامعة باريس الثامنة وجامعة باريس الأولى

(بونتيون سوربون) - فرنسا

## الهيئة الاستشارية

### أ. د. عائشة يوسف المناعي

مدیر مرکز محمد بن حمد آل ثاني لاسهامات المسلمين في الحضارة-جامعة حمد بن خلیفة - قطر

### د. خالد العبد القادر

نائب رئيس كلية المجتمع  
في قطر - قطر

### أ. د. علي محمد الصوا

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي، الجامعة الأردنية - الأردن

### أ. د. محمد أكرم لآل الدين

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-(إسرا) - ماليزيا

### أ. د. عبد الودود السعودي

جامعة السلطان الشريف على الإسلامية - بروتاي

### د. مراد بوضاية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة قطر - قطر

### د. إبراهيم عبد الله الأنصارى

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة قطر - قطر

### أ. د. عبد الله الزبيير عبد الرحمن

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية وأستاذ بجامعة القرآن والعلوم الإسلامية - السودان

### أ. د. عبد الرحمن يسري أحمد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية  
جامعة الاسكندرية - مصر

### أ. د. صالح قادر كريم الزنكي

رئيس قسم الدراسات الإسلامية - كلية الشريعة  
والدراسات الإسلامية - جامعة قطر - قطر

### أ. د. عصام خلف العنزي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة الكويت - الكويت

### د. العياشي الصادق فداد

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك  
الإسلامي للتنمية - السعودية

## نبذة عن الجهة المصدرة



**بيت المشورة للاستشارات المالية**

Bait Al-Mashura Finance Consultations



## نبذة عن المشورة للاستشارات المالية

### وطئه:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة (LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرف الإسلامي.

**رؤيتنا:**

أن تكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

**رسالتنا:**

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

**قيمنا:**

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

**أهدافنا:**

- ❖ نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- ❖ استحداث وتطوير منتجات مالية توافق النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- ❖ الاستشار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- ❖ تحقيق رضا المعاملين عن الخدمات المقدمة.
- ❖ التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

## قواعد النشر

## أولاًً: شروط النشر العامة:

- 1- تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثاً أصلية، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص.
- 2- تعنى المجلة بنشر البحث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قدّمت للنشر في مجلة آخر، ويوثق ذلك بتعهد خطّي من الباحث.
- 3- البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُردد سواءً أُنشِرت أم لم تنشر.
- 4- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من مدير التحرير.
- 5- في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الإجراءات الازمة وتعيم ذلك على المجالس المتغيرة.
- 6- تعتبر المجلة غير ملزمة بإيادء الأسباب في حالة عدم النشر.
- 7- يحق لجنة التحرير إجراء التعديلات الشكلية على البحث وفق سياسات النشر في المجلة.
- 8- لا تقاضي المجلة أي رسوم للنشر ولا تقدم أي مكافآت للأبحاث المنشورة إلا في حالة الاستكتاب.

## ثانياً: شروط النشر الخاصة:

- 1- ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها:  
أ اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً.  
ب البعد عن تجريح الأشخاص والميئات أثناء النقد العلمي في البحث  
ج معالجة البحث القضايا المعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية  
د ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميل والاتجاهات الشخصية.
- 2- حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي:  
أ سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والتحويمية.  
ب مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية.  
ج الدقة في التوثيق وتخریج المصادر والشهادات.
- 3- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك المراجع والملاحق.
- 4- حجم الخط ونوعه:  
أ البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهمش: (12)، ونوع الخط: (Traditional Arabic)  
ب أما البحوث المكتوبة الإنجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهمش: (10) ونوع الخط: (Times New Roman).
- 5- يرفق البحث بملخص باللغتين: العربية والإنجليزية، على أن لا يتجاوز كل واحد منها (300) كلمة، ويتضمن الملخص ما يلي: موضوع البحث وأهدافه ومنهجه وأهم النتائج والتوصيات إضافة إلى الكلمات المفتاحية.
- 6- يُقسم البحث وينظم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على سقّ البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي:  
أ المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن وجدت)، وهيكلة البحث.  
ب متن البحث، وينبغي أن يكون مقسماً إلى مباحث ومطالب متسلقة ومتراقبة

ج المحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية. د الخاتمة، وتكون ملخصة شاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(النوصيات) هـ قائمة المصادر والمراجع واللاحق.

7 - يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحث ك الآتي:

أـ ذكر المصادر والمراجع في الخاتمة السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:

(شهرة المؤلف، الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)

بـ ذكر المصدر والمراجع عند تكراره في الخامس التالي مباشرة (المراجع نفسه، الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).

جـ إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكرة الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي:

- بدون مكان النشر : (د. م). بدون اسم الناشر : (د. ن)

- بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر : (د. ت)

دـ تكتب الآيات القرآنية كتابة، لنسخًا من البرامج الإلكترونية، ويشار إلى اسم السورة ورقم الآية في الخامس.

هـ يراعى عند تغريب الأحاديث النبوية الشريفة بعد ذكر اسم المراجع إضافة اسم الكتاب واسم الباب ورقم الحديث.

وـ يراعى عند الاستشهاد من الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ذكر تاريخ استعراض المصدر من الموقع.

زـ توضع الموسماش أسفل كل صفحة بترتيب متسلسل من بداية البحث إلى آخره.

حـ الرسومات والبيانات والجدواں ونحوها، يراعى فيها ما يلي :

- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقيم ترقيمًا متسلسلاً، وتكتب عنوانيها واللاحظات التوضيحية في أسفلها.

- تدرج الجداول في المتن وترقيم ترقيمًا متسلسلاً وتكتب عنوانتها في أعلىها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

طـ ثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث وترتتب ترتيباً هجائياً ويفصل بين المراجع باللغة العربية والإنجليزية.

كـ في حالة قبول البحث يتلزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (Roman Script).

### ثالثاً: سير البحث

- ترسل الأبحاث إلكترونياً إلى العنوان الخاص بالمجلة (editor@mashurajournal.com).

- تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه.

- تُحكم البحث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

- تُعاد البحث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم.

- إذا تم قبول البحث للنشر، فإن كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأي وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلا بإذن كاتبي من مدير التحرير.

- تنشر البحث المقبول حسب الإجراءات المتبعة على الموقع الرسمي للمجلة.

- إذا تم نشر البحث فيرسل للباحث خطاب النشر مع نسخة إلكترونية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

## الفهرس

21 ..... تقدیم

**مؤشرات الحكومة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: دراسة وصفية خلال الفترة (1996 - 2018) م**

27 ..... بشير حزام صالح مهدي

**تکیف عقد التأمين التعاوني - دراسة فقهیہ مقارنة**

87 ..... أیمن عبد الحمید عبد المجید البدارین

**تعليمات الحكومة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت: دراسة**

تاریخیة

محمد عبد الرحمن الشرفا وأحمد سفيان تشي عبد الله وقمر الزمان بن نور الدين.....137

**ضوابط الاجتهاد في النوازل الوقية (جائحة كوفيد - 19 إنموذجاً)**

175 ..... أسامة عبد المجید العانی

Revisiting the Halal screening investments: the case of GCC stock markets

261 ..... Khaled O. Alotaibi and Mohammad M. Hariri

# تقديم

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: لقد أولت قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية اهتماماً كبيراً بشأن العلم والبحث العلمي، ودعت إلى التفكير والتدبر في الآيات الكونية والحقائق العلمية، وحثت على بذل الجهد ودراسة العلوم الفلكية والطبيعية والاجتماعية بفروعها، وتوجيه الطاقات إلى البحث الدقيق في كافة مجالات وأمور الحياة من أجل الوصول إلى نتائج تفي بحاجة المجتمع وتسهم ببنائه وتطوره، وبهذه الدافعية نشطت وازدهرت فنون العلم والمعرفة في ظل الحضارة الإسلامية وأصبحت منارة يستضاء بها ومرجعاً للحركة العلمية والنهضة المعرفية.

وإن المتبع لمسيرة التطور والازدهار في عالمنا اليوم والسباق التكنولوجي في تشكيل بنية وصورة المستقبل يدرك يقيناً أثر البحث العلمي المتخصص وإسهامه الكبير في تحقيق ذلك الارتقاء، وأهمية ارتباط المجتمع بكافة قطاعاته الصحية والصناعية والاقتصادية وغيرها بالبحث العلمي المنهجي الرصين، وضرورة تبني الحركة البحثية ودعمها للنهوض بت捷ارها وتحقيق أهدافها.

ولقد سعت «مجلة بيت المشورة» إلى نشر النتاج العلمي المميز ضمن تخصصها إسهاماً منها في تطوير ونهضة علوم الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ودعماً لمؤسساته التطبيقية، وتنمية المجتمع من خلال إتاحة محتواها المعرفي للباحثين والقراء، وتجويده وفق معايير الضبط العلمي المعتمدة دولياً.

ويطيب لنا أن نقدم لكم العدد الرابع عشر من «مجلة بيت المشورة»، والذي تضمن بحثاً حول مؤشرات الحكومة في دول منظمة التعاون الإسلامي، ودراسةً لعقد التأمين التعاوني وتكيفه الفقهي، بالإضافة إلى دراسةٍ لتعليمات الحكومة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت، كما ضم العدد دراسةً لضوابط الاجتهاد في التوازن الوقفيه متناولاًً جائحة كوفيد 19 نموذجاً، وبحثاً حول معايير فرز الاستئثار الحلال متناولاًً حالة أسواق الأسهم الخليجية. ونؤكد للسادة الباحثين والمتخصصين اهتمامنا وترحيبنا بأرائهم ومقرراتهم، وحرصنا على كل ما فيه تطوير وازدهار المجلة، لتحقيق رسالتنا وأهدافنا النبيلة، سائلين الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد.

هيئة تحرير المجلة

# الدراسات والبحوث

## مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: دراسة وصفية خلال الفترة (1996-2018م)

**بشير حزام صالح مهدي**

طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى - السعودية\*

سلم البحث للنشر في 10 / 4 / 2020م، واعتمد للنشر في 5 / 5 / 2020م)

<https://doi.org/10.33001/M011020201475>



### الملخص

يهدف البحث إلى وصف وتحليل مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة (1996-2018م)، بالاعتماد على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI). ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأساليب الاحصائية في عرض وتحليل مستوى وتطور مؤشرات الحوكمة، وقام بناء مؤشر تجميعي للحوكمة بالاستناد إلى المؤشرات الفرعية الستة لمؤشرات (WGI)، وصنف مستوى الحوكمة في البلدان الإسلامية إلى أربعة مستويات. وقد أظهر البحث وجود انخفاض عام في مستوى الحوكمة

\* هذا البحث جزء من مشروع مدعم من عمادة البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة

في البلدان الإسلامية؛ حيث يقل متوسط المؤشر التجمعي للحكومة في البلدان الإسلامية عن المتوسط العالمي بمقدار (0.62، 0.68) نقطة في عامي 1996، 2018 على الترتيب، وأن معظم البلدان الإسلامية تقع ضمن مستوى الحكومة المنخفض، ولا يوجد أيٌ من البلدان الإسلامية ضمن شريحة البلدان ذات الحكومة العالية جداً، كما تراجع متوسط الحكومة للبلدان الإسلامية بمقدار (0.07) نقطة ما بين عامي (1996، 2018). وقد أوصت الدراسة متذبذبي القرار في البلدان الإسلامية بتبني سياسات وإجراءات تدعم رفع مستوى الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، والاستفادة من المؤشرات الفرعية لمعرفة الخلل الكامن في منظومة الحكم.

**الكلمات المفتاحية:** مؤشرات الحكومة، بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مؤشر الصوت والمساءلة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية، مؤشر سيادة القانون، مؤشر السيطرة على الفساد.

# Governance Indicators in the OIC Countries: A Descriptive Study for the Period 1996 – 2018

**Basheer Hazzam Salih Mahdi**

PhD student, College of Islamic Economy and Finance, Umm Al-Qura University

## **Abstract**

The study aims to describe and analyze the governance indicators in OIC countries during 1996-2018 period based on the data of World Governance Indicators (WGI). The descriptive analytical approach had been adopted for using statistical methods to analyze the level and evolution of governance indicators. The researcher relied on aggregated indicator of governance based on the six sub-indicators of WGI indicators, and then classified the level of governance in the OIC countries into four levels. The study reaped a number of results, the most important of them are: i) In general, the level of the aggregate index of governance in the OIC is lower than the world average by 0.62 and 0.70 points in 1996 and 2018, respectively; ii) Most Islamic countries fall within the low level of governance, and there is no Islamic country in the first level of governance (very high); iii) the average of governance index in Islamic countries declined by (0.07) points between 1996 and 2018. The study recommended that Islamic countries shall adopt policies aiming at improving public governance and combating corruption, by taking advantage from the sub-indicators of governance. The researchers also recommended to develop indicators of governance that are compatible with the principles of the Islamic Law and that can be used by the OIC.

**Keywords:** Governance indicators, Islamic countries, OIC countries, Voice and Accountability, Political Stability and Absence of Violence/Terrorism, Government Effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law, and Control of Corruption.

## المقدمة

ركز المانحون والباحثون على أهمية «الحكومة الرشيدة» كمحدد للتنمية، وكهدف للتنمية في حد ذاته<sup>(1)</sup>؛ فمنذ التسعينيات اكتشفت المؤسسات الدولية المانحة انخفاض مستوى التأثير الاقتصادي للمنح التي تقدمها للعديد من الدول النامية، مما دعاها إلى مراجعة ودراسة الأسباب التي تكمن وراء ذلك، والتي كان من أهمها طريقة إدارة الحكم في تلك الدول (مستوى الحكومة الرشيدة).

تعبر الحكومة الرشيدة عن الطريقة التي تباشر بها السلطات إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة الشاملة لكل القطاعات؛ ولا يقتصر تأثير الحكومة الرشيدة على أداء القطاع العام فحسب، بل يتعدى ذلك للتأثير على أداء القطاع الخاص؛ من خلال عملها على توفير بيئة أعمال سليمة وجاذبة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من دوره في دعم النمو والتنمية الاقتصادية. كما أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين الحكومة والتنمية البشرية؛ فالتنمية البشرية لا يمكن أن تستمر وتزدهر في ظل عدم وجود حكم رشيد، ولا يكون الحكم رشيداً إذا لم يؤد إلى تنمية بشرية مستدامة<sup>(2)</sup>.

لا يقتصر دور الحكومة الرشيدة في كونها آلية لتحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل إن مؤشرات قياس الحكومة الرشيدة تُعد آلية لتقييم الأداء سواء على المستوى الكلي للدولة، أو على مستوى المؤسسات والإدارات<sup>(3)</sup>، كما تكشف عن أوجه الضعف والقصور التي تحتاج لمزيد من الاهتمام والعناية، وتعُد وسيلة فعالة تعين متוךذ القرار والمعنيين على الإحاطة بمجمل وضع الدولة فيها يتعلق بتطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، كما توفر هذه المؤشرات معلومات للدول والجهات المانحة والمستثمرة من القطاع الخاص تعينهم في اتخاذ القرارات

(1) Thomas, Melissa A. "What do the worldwide governance indicators measure?" The European Journal of Development Research 22.1 (2010): 31- 54.

(2) البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تعزيز التضمينة والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: دار الساقى، لبنان، دار الساقى، ط1، 2004م.

(3) مطرير، سمير عبد الرزاق، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، إدارة الدولة والحكم الرشيد، فلسطين، 1434 - 2013م.

المناسبة<sup>(4)</sup>.

تقوم الكثير من المنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة بإصدار مؤشرات كلية وجزئية للحكومة لجميع بلدان العالم -تقريباً-؛ بغرض قياس وتقدير مستوى تطبيق الدول المختلفة لمبادئ الحكومة الرشيدة، ومدى استيفائها لتلك المبادئ من عدمه، لعل من أبرزها: المؤشرات العالمية للحكومة Kaufman: The Worldwide Governance Indicators (WGI) التي يصدرها معهد الأبحاث التابع للبنك الدولي، وينشرها سنوياً لتقدير الحكومة في 215 بلداً حول العالم، وتتكون من ستة مؤشرات فرعية. كما تصدر مؤسسات أخرى عدداً من المؤشرات المتعلقة بالحكومة أو أحد مبادئها مثل: مؤشر الازدهار الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني The Legatum Institute، والذي يتناول الحكومة كأحد مكونات المؤشر الشاملة، ويقيس الحكومة من خلال ثلاثة محاور، تشمل: الحكومة الفعالة، والديمقراطية والمشاركة السياسية، وسيادة القانون<sup>(5)</sup>. وتصدر مجموعة PRS International Country Risk Guide (ICRG)، التصنيف الدولي للمخاطر القطرية، الذي يتتألف من 22 متغيراً موزعة في ثلاث فئات رئيسة، تتمثل في المخاطر: السياسية والمالية والاقتصادية<sup>(6)</sup>. كما يصدر معهد فراسر في كندا Fraser Institute مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، والذي يتكون من خمسة مؤشرات رئيسية: حجم الحكومة، النظام القانوني وحقوق الملكية، قيمة التضخم، حرية التجارة الخارجية، التنظيم<sup>(7)</sup>. وفي نفس السياق تنشر مؤسسة هيريتاج The Heritage Foundation دليلاً سنوياً للحرية الاقتصادية، يتكون من 12 مؤشراً ويعطي 186 دولةً حول العالم<sup>(8)</sup>. في حين تصدر بعض الجهات مؤشرات للحكومة على المستوى الإقليمي، من أمثلتها: دليل إبراهيم للحكومة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance (IIAG) والذي يستخدم 84 مؤشراً، مقسمة إلى

(4) خضرى، ياسمين. الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحليّة تطبيقاً على الحالة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 17، ع 4 (2016)، 52-81.

(5) Index, Legatum Prosperity. "Legatum institute." Mode of access: <http://www.prosperity.com> (2016).

(6) [https://www.prsgroup.com/wp-content/uploads/201902//ICRG\\_Brochure\\_2019.pdf](https://www.prsgroup.com/wp-content/uploads/201902//ICRG_Brochure_2019.pdf) 102020/05/.

(7) Faster Institute. Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report.

(8) Miller, Terry; et al. INDEX OF ECONOMIC FREEDOM, The Heritage Foundation, 2018.

**أربع فئات رئيسية: الأمن وسيادة القانون، والمشاركة وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية<sup>(9)</sup>.**

### **أهمية البحث:**

تبعد أهمية البحث من أهمية الحكومة الرشيدة باعتبارها الطريقة المثلث لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التنمية المستدامة في البلدان الإسلامية، وبما يمكن أن يُسهم في رفع الوعي بأهمية الحكومة الرشيدة، ويشد الانتباه إلى جوانبها التي تعاني من قصور وضعف وتحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام في البلدان الإسلامية، وإن كان ذلك على وجه الإجمال. كما يمكن أن تُسهم هذه الورقة في إثراء المكتبة ببحث جديد عن بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

### **مشكلة البحث:**

بناءً على ما تقدّم فيمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:  
ما مستوى مؤشرات الحكومة الرشيدة في البلدان الإسلامية، وكيف تطورت خلال الفترة (1996-2018)؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- \* ما مفهوم الحكومة الرشيدة؟ وما مؤشراتها؟
- \* ما واقع مؤشرات الحكومة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي؟
- \* ما مدى واتجاه تطور مؤشرات الحكومة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (1996-2018)؟

### **أهداف البحث:**

يمكن إجمال أهداف هذا البحث في الآتي:

(9) <https://mo.ibrahim.foundation/10/05/2020>.

## 1. التعريف بالحكومة ومؤشراتها.

2. توصيف مستوى مؤشرات الحكومة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
3. تحليل مدى واتجاه تطور مؤشرات الحكومة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (1996-2018) م).

## حدود البحث ومصادر البيانات

**الحدود المكانية:** البلدان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والبالغة (57 بلداً).  
**الحدود الزمنية:** الفترة (1996-2018)؛ وسبب اختيار هذه الفترة هو توفر البيانات؛ حيث تعتبر سنة 1996م أول سنة يتم فيها اصدار مؤشرات الحكومة (WGI) التي سيتم استخدام بياناتها في البحث.

**مصدر البيانات:** نظراً لعدم وجود جهات تُصدر مؤشرات للحكومة الرشيدة على المستوى الكلي تتبنى وجهة النظر الإسلامية، فسيتم الاعتماد على المؤشرات المتاحة التي تُصدرها المنظمات الدولية، والتي لم تسلم من الانتقاد والأخذ والرد، سواء فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية والخلفية المعرفية لهذه المؤشرات ومعايير التي بنيت عليها، أو في الاجراءات التجريبية لقياسها<sup>(10)</sup>، وسيتم اختيار مؤشرات الحكومة العالمية التي يُصدرها معهد الأبحاث التابع للبنك الدولي (Kaufman)؛ WGI باعتبارها من أكثر المؤشرات شمولية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة<sup>(11)</sup>، وأكثر استخداماً من بين مؤشرات الحكومة في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وبين المنظمات الدولية<sup>(12)</sup>. وت تكون مؤشرات (WGI) من ستة مؤشرات سبق إيضاحها. ويتحفظ الباحث على بعض المؤشرات الفرعية التي تُبني منها هذه المؤشرات الستة وخاصة ما يتعلق بمؤشر الصوت والمساءلة.

Thomas. "What do the worldwide governance indicators measure?". Cit.; Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. (10) .58—"Response to 'What do the worldwide governance indicators measure?'" The European Journal of Development Research 22.1 (2010): 55  
 (11) Arndt, Christiane; and Oman, Charles. "Uses and Abuses of Governance Indicators". OECD Development Centre Studies. Paris (2006), 13.  
 (12) UNDP, Governance Indicators: A Users' Guide- Second Edition. New York. (2007), 57.

## منهجية البحث:

### المنهج العام:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام الأساليب الاحصائية في عرض وترتيب وتحليل بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI) لبلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (1996-2018م)، مع التركيز على المقارنة بين بداية فترة الدراسة و نهايتها؛ كون متغير الحكومة (متغير مخزون وليس تدفق) فيصعب قياس التغيرات فيه على مدار فترات زمنية قصيرة من سنة إلى أخرى؛ فعادة ما تكون التغيرات صغيرة جداً، لذا ينصح منتجي مؤشرات (WGI) عدم التركيز على التغيرات قصيرة الأجل من سنة إلى أخرى، ولكن على الاتجاهات طويلة الأجل<sup>(13)</sup>. كما سيتم التعرف على ترتيب البلدان الإسلامية بحسب قيمة المؤشرات في بداية ونهاية فترة الدراسة<sup>(14)</sup>. ولأخذ نظرة عامة عن مستوى الحكومة في البلدان الإسلامية، فسيقوم الباحث بناء مؤشر الحكومة التجمعي بالاستناد إلى بيانات المؤشرات الفرعية الستة WGI، وذلك بأخذ الوسط الحسابي لهذه المؤشرات؛ وهذه الطريقة تأخذ في الحسبان جميع المؤشرات الستة، وتعطي لكل منها نفس الوزن النسبي<sup>(15)</sup>.

$$\text{WGIC} = \frac{(\text{WGI}_{VA} + \text{WGI}_{PV} + \text{WGI}_{GE} + \text{WGI}_{RQ} + \text{WGI}_{RL} + \text{WGI}_{CC})}{6}$$

### منهجية تصنيف البلدان الإسلامية إلى أربعة مستويات للحكومة: تم تصنيف

(13) <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc>

(14) يعني الأخذ في الاعتبار عند النظر في تغير ترتيب البلدان بين بداية ونهاية الفترة أن التغير قد لا يكون بسبب تحسن أو انخفاض في مؤشر ذلك البلد، وإنما قد يكون بسبب تغير مؤشر البلدان الأخرى، وبالتالي يرتفع ترتيب ذلك البلد أو ينخفض.

(15) قام (Emara, 2016) بعمل مؤشر مركب للحكومة بناء على المؤشرات الستة للمؤشرات الحكومية العالمية (WGI)، وذلك باستخدام تقنية تحليل المركبات الرئيسية (Principal Composants Analysis) والتي تقضي باعتماد العناصر الأهم تأثيراً دون العناصر ذات التأثير الضعيف وتترجم هذه العناصر بأوزان. إلا أن ما يُرَدَّ على هذه الطريقة عدم وجود معيار موضوعي تستند إليه في عملية استبعاد بعض العناصر، حيث تعتمد على اختبار العناصر التي لديها حد أدنى يساوي 1 من القيم الذاتية (Eigenvalue)، وهو حد ليس بالموضوعي.

Emara, Noha. "The Impact of Governance Environment on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries." Journal of Economics Library 3.1 (2016): P 24 - 37

مستويات الحكومة الأربع على طريقة (Cooray, 2009)<sup>(16)</sup>، وذلك كالتالي:

1.5- < $WGI_{it}$ < 0	حكومة ضعيفة	1.5 ≤ $WGI_{it}$	حكومة عالية جداً
1.5- ≥ $WGI_{it}$	حكومة ضعيفة جداً	1.5 > $WGI_{it}$	حكومة عالية

### الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات مؤشرات الحكومة على المستوى الكلي من الجانب النظري: المفاهيمي، أو النقيدي للمؤشرات القائمة، ومن الجانب التطبيقي من خلال دراسة علاقة التأثير بين مؤشرات الحكومة ومؤشرات التنمية الاقتصادية وذلك بالتطبيق على بلدان معينة بشكل فردي أو على مجموعة من البلدان، إلا أن الباحث لم يجد -بحسب اطلاعه- على دراسات تناولت تحليل وتوصيف مستويات وتطور مؤشرات الحكومة في مجموع بلدان منظمة التعاون الإسلامي والمقارنة بينها. ولذا فأسألت هنا بعضًا من الدراسات التي تناولت مؤشرات الحكومة بشكل عام أو تلك التي درست تأثيرها في بعض البلدان أو المناطق، وذلك كما يلي:

- دراسة (Kaufmann et al., 2010)<sup>(17)</sup>، هدفت الورقة إلى تلخيص منهجية بناء مؤشرات الحكومة العالمية (WGI)، وتناولت مفاهيم طريقة بناء المؤشرات الستة التي تتكون منها مؤشرات (WGI). وقد اعتمد الباحث على التعريف الواردة في هذه الدراسة للمؤشرات الستة باعتبارها مرجعًا أصلياً.

- دراسة كروش (2015)<sup>(18)</sup>، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالحكومة وأبعادها

(16) Cooray, Arusha. "Government expenditure, governance and economic growth." Comparative Economic Studies 51.3 (2009): 401- 418.  
 (17) Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. «The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues.» Policy Research working paper; no. WPS 5430. World Bank. (2010).

- (18) كروش، صلاح الدين، الحكومة وأبعادها على النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجزائر وعيتها من البلدان في الفترة (1996- 2012م)، مجلة البشرى الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسويق، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مص 1، ع 1، 2015، .90 - 77

الستة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول التي حققت نتائج متقدمة في مجال الحكومة وإدارة الحكم الرشيد قد حققت مستويات مرتفعة في مؤشر اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي، وقد اهتمت هذا الدراسة بإعطاء صورة مختصرة عن واقع الحكومة في الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس، خلال الفترة (1996-2012).

- دراسة خضري (2016)<sup>(19)</sup>، هدفت هذه الدراسة إلى جمع وتلخيص القياسات المختلفة للحكومة ومكافحة الفساد، وعرض منهجهاتها، وتبع مستوياتها في مصر وتحليلها على مدار الأعوام الأخيرة وفقاً لآخر البيانات المتاحة حتى عام 2015 وباستخدام القياسات ليس فقط الدولية وإنما أيضاً المحلى. وقد استخدمت الباحثة عدة قياسات للحكومة منها مؤشرات الحكومة العالمية. وصلتها بهذا البحث أنها اهتمت بتحليل واقع الحكومة في مصر التي تعتبر إحدى مفردات الدراسة.

- دراسة البسام (2014)<sup>(20)</sup>، والتي هدفت إلى الإجابة عن التساؤل حول مدى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والحكومة في السعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى، وذلك عن طريق المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي مع مستويات الحكومة العالمية، حيث قام باستعراض مؤشرات الحكومة في السعودية خلال الأعوام (1996-2011) ومقارنتها مع مؤشر بقية البلدان الخليجية في عام 2011م. وتوصل إلى أنه لا توجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة في مؤشرات الحكومة على الأقل في المدى القصير، ورأى أنه من غير الدقيق تعليم العلاقة الابيجابية بين النمو الاقتصادي والحكومة. يعتقد على هذه النتائج أن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة لا تسعف الباحث للوصول إليها؛ ف مجرد المقارنة بين ترتيب البلد في مستويات الحكومة

(19) خضري، ياسمين، الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحلى تطبيقاً على الحالة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 17، ع 4 (2016)، 45-81.

(20) البسام، سام بن عبد الله، الحكومة الرشيدة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، مج 21، ع 67، 86.67 (خريف 2014)، 175-200.

ومستوى ناتجه المحلي بدون إجراء اختبار قياسي لمدة زمنية طويلة نسبياً، لا يمكن معه القول بوجود أو عدم وجود علاقة. لكن ما يهمنا منها أنها اهتمت بوصف الحكومة في السعودية وبلدان الخليج، وهي من ضمن البلدان الإسلامية موضوع هذه الدراسة.

- دراسة مكية، صورية (2017)<sup>(21)</sup>، وقد هدفت الدراسة إلى إيضاح أهمية الحكومة الرشيدة لتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل، وقد اقتصر الباحث على استعراض بعض نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية لبعض البلدان العربية، وتوصل إلى أن تحسين جودة المؤسسات في الدول العربية من شأنه خلق بنى اقتصادية فعالة ومجتمعات منتجة ونافعة. يعتقد على هذه الدراسة أنه بالرغم من أن «الحكومة» هي إحدى متغيراتها الرئيسية، إلا أن الباحث لم يتطرق لبيان وتحليل مستواها في البلدان محل الدراسة، كما أن الباحث لم يوضح منهجه في الوصول إلى نتائج الدراسة.

### هيكل البحث:

يتكون هذا البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة من ثمانية مباحث كالتالي:

**المبحث الأول: مفهوم الحكومة الرشيدة ومؤشراتها**

**المبحث الثاني: مستوى وتطور مؤشر الحكومة التجمعي للبلدان الإسلامية**

**المبحث الثالث: مستوى وتطور مؤشر "الصوت والمساءلة" في البلدان الإسلامية**

**المبحث الرابع: مستوى وتطور مؤشر "الاستقرار السياسي، وغياب العنف/ الإرهاب" في البلدان الإسلامية**

**المبحث الخامس: مستوى وتطور مؤشر "فعالية الحكومة" في البلدان الإسلامية**

**المبحث السادس: مستوى وتطور مؤشر "الجودة التنظيمية" في البلدان الإسلامية**

**المبحث السابع: مستوى وتطور مؤشر "سيادة القانون" في البلدان الإسلامية**

(21) مكية، مكاوي؛ صورية، بيدي عيساوي، الحكومة الرشيدة ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، 464، Revue Organisation et Travail، 2017، 1-15.

## المبحث الثامن: مستوى وتطور مؤشر "السيطرة على الفساد" في البلدان الإسلامية

### المبحث الأول: مفهوم الحكومة الرشيدة ومؤشراتها

#### المطلب الأول: مفهوم الحكومة الرشيدة

يعتبر مفهوم الحكومة من المفاهيم الحديثة نسبياً<sup>(22)</sup>، بدأ في الانتشار خلال القرن العشرين ابتداءً من تقرير البنك الدولي عام 1989م عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، الذي وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم. ثم ما لبث أن انتشر في وثائق الهيئات الدولية والمنظمات المانحة في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، والتي دعت إلى ضرورة إصلاح أنظمة الحكم، والحفاظ على الحقوق والحرفيات<sup>(23)</sup>.

بالرغم من استخدام هذا المفهوم على نطاق واسع بين أوساط صانعي السياسة والباحثين، فلم يتم الاتفاق على تعريف واحد للحكومة أو الحكم الرشيد؛ حيث تعددت التعريفات بتعدد المنظمات والباحثين المهتمين بالحكومة، وتنوعت ما بين موسع ومطبّل للغایة بحيث يعدد جوانب الحكومة المختلفة، كالقواعد، وآليات التطبيق، والمؤسسات<sup>(24)</sup>، وما بين موجز يركز على التسليمة المأمولة من تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة. ويمكن استعراض بعضًا من أهم تعريفها فيما يلي:

عبر البنك الدولي عن الحكومة ضمن حديثه عن دور الحكومة في تنمية الدول العربية، حيث عرف إدارة الحكم بأنها: «العمليات والإجراءات التي تدير ممارسة السلطة باسم الناخبين، إلى جانب ممارسي هذه السلطة واستبدالهم». واعتبر أن إدارة الحكم تكون جيدة حين: «تشمل العمليات الجميع، وحين يتمتع الشعب بالسلطة لمساءلة واضعي القوانين ومنفذها»<sup>(25)</sup>، وهذا التعريف يركز على مبدأي

(22) عاشور، أحد صقر، إصلاح حوكمة التنمية في مصر، مصر: مركز العقد الاجتماعي، 2010، 11.

(23) ناجي، عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خير بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، 2008، ص 107-108.

(24) World Bank. World Development Report 2002 (Overview): Building Institutions for Markets. World Bank, 2001, 22.

(25) البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تعزيز التضمينة والمساءلة، 22.

التضمينية والمساءلة لتميز الحكم الجيد عن غيره ولا يتعرض لمبادئ الحكومة الرشيدة الأخرى كفعالية الحكومة والجودة التنظيمية. كما عرفها معهد الحكومة التابع للبنك الدولي الحكومة بأنها: "التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في أي بلد. ويشمل ذلك: العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها<sup>(26)</sup>، ويدخل تحت هذا التعريف معظم مبادئ الحكومة الرشيدة. في حين عرف بعض الباحثين الحكم الرشيد بأنه: «أسلوب أو نموذج للحكم يؤدي إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي يبحث عنها المواطنون»<sup>(27)</sup>، وفي التعريف إشارة للنتيجة المطلوبة من الحكومة الرشيدة، دون التعرض لأبعادها ومبادئها. ومن خلال التعريفات السابقة يلاحظ أن مفهوم الحكومة الرشيدة يدور حول تفاعل مجموعة من العوامل والآليات التي تؤدي إلى الأسلوب الأمثل لإدارة الحكم على مستوى الدولة<sup>(28)</sup>.

وما سبق يمكن للباحث تعريف الحكومة الرشيدة بأنها: (مجموع القواعد والسياسات والمؤسسات، التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والسياسية والإدارية بين الأطراف المختلفة، وفقاً لمجموعة من المبادئ، وتؤدي أفضل طريقة لإدارة الحكم على مستوى الدولة).

## المطلب الثاني: مؤشرات الحكومة في الاقتصاد الإسلامي

لا يوجد جهات تقوم بإصدار مؤشرات للحكم الرشيد على المستوى الكلي وفقاً للنظرية الإسلامية. وتقييم مؤشرات الحكومة القائمة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي يحتاج إلى الوقوف على تفاصيل الأسئلة أو المؤشرات الفردية لكل

(26) Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. «The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues.» Policy Research working paper ; no. WPS 5430. World Bank. (2010), 2.

(27) Plumptre, Tim, and John Graham. «Governance in the new millennium: challenges for Canada.» Ottawa, ON: Institute on Governance (2000), 10.

(28) أسامة، حسين، مبادئ الحكومة الرشيدة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، ط١، 2014، 6.

مؤشر فرعي من مؤشرات الحكومة، وعلى المفاهيم التي بُنيت عليها تلك الأسئلة والمؤشرات، وهذا ليس مجاله في هذا البحث.

لكن على وجه العموم، فتتفق النظرة الإسلامية للحكم الرشيد مع كثير من مؤشرات ومعايير الحكومة المستخدمة من قبل المؤسسات الدولية خصوصاً فيما يتعلق منها بالرقابة والمحاسبة، ومحاربة الفساد، والرؤية الاستراتيجية، والاستقرار السياسي، والعدالة والمساواة، وسيادة القانون....؛ فعلى سبيل المثال: تتجلّى نظرة الإسلام للحكم الرشيد من خلال وظيفة الإنسان في الاستخلاف في الأرض كأساس للرؤية الاستراتيجية، والمساواة في تطبيق القانون القائم على مبدأ "لو أن فاطمة بنت محمد (صلى الله عليه وسلم) سرقت لقطعت يدها"<sup>(29)</sup> – وحاشاها أن تسرق –، والمحاسبة المرتكزة على مبدأ "فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فيينظر أئيهدى إليه أم لا؟"<sup>(30)</sup> ، والمساواة التي تقوم على "الناس بنو آدم وآدم من تراب"<sup>(31)</sup>، كما شكلت «صحيفة المدينة» أول وثيقة تنظم العلاقة بين سكان دولة الإسلام في المدينة المنورة، وكان أسلوب الحكم القائم في عهد الخلافة الراشدة أساساً لمبدأ الشورى والمشاركة، ومؤسسة الحسبة إحدى الركائز المهمة في الرقابة وتطبيق القانون.

### **المطلب الثالث: مؤشرات الحكومة الرشيدة:**

تُعد مؤشرات الحكومة بمثابة المقاييس التي تشير إلى مستوى الحكومة في بلدٍ ما. وتقوم مجموعة من المنظمات والجهات البحثية بإصدار عدد من مؤشرات الحكومة للبلدان المختلفة، سنركز هنا على مؤشرات الحكومة العالمية (WGI) التي سيتم استخدامها في الجانب الوصفي من البحث، والتي هي عبارة عن مجموعة بيانات بحثية تلخص وجهات النظر حول جودة الحكومة في عدد من بلدان

(29) البخاري، محمد بن إسحاق بن إبراهيم. صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ، رقم (3475)، 4/175.

(30) البخاري، صحيح البخاري، رقم (2597)، 3/159.

(31) أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حبيب، مستند الإمام أحمد، تحقيق: شعب الأنونوط - عادل مرشد، وأخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001، رقم (10781)، 16/455.

العالم. يتم جمع بياناتها بالاعتماد على عدد من معاهد المسح والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص. ويُعد هذا المؤشر هو الأكثر استخداماً من بين مؤشرات الحكومة في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وبين المنظمات الدولية<sup>(32)</sup>. ويتم نشر بياناتها على موقعهم على الشبكة<sup>(33)</sup>. وقد غطى هذا المؤشر 214 بلداً واقتاصداً في عام 2018م. ابتدأ في الإصدار منذ عام 1996م بصفة دورية كل سنتين حتى عام 2002م، ثم أصبح الإصدار سنوياً منذ 2003م.

يتكون (WGI) من ستة مؤشرات فرعية، تمثل ثلاثة مجالات تشملها الحكومة الرشيدة، يتم قياس كل مجال منها بمؤشرين مختلفين، وذلك كما يلي<sup>(34)</sup>:

1. العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها: ويتم قياسها من خلال المؤشرين التاليين:

1.1 مؤشر «الصوت والمساءلة»، ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى قدرة المواطنين في تلك الدولة على اختيار حكوماتهم، ومدى حريةهم في التعبير عن آرائهم، وتكوين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مدى�احترام تلك الدول لحقوق الإنسان.

1.2 مؤشر «الاستقرار السياسي، وغياب العنف/ الإرهاب»، ويقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إسقاطها باستخدام الوسائل غير الدستورية، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

2. قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال: ويتم قياسها من خلال المؤشرين التاليين:

1.2 مؤشر «فعالية الحكومة»، ويقيس الآراء حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة

(32) UNDP, Governance Indicators: A Users' Guide- Second Edition, 57.

(33) www.govindicators.org 12/05/2020.

(34) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات، كما يركز على البيروقراطية والروتين الإداري، وجودة الإجراءات في المؤسسات الحكومية، إلى جانب نسبة تعطية البنية التحتية بمكوناتها المختلفة، ومدى رضا المجتمع عن تلك الخدمات.

2.2 مؤشر «الجودة التنظيمية»، ويقيس الآراء حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتشجعه. ويهتم هذا المؤشر بمدى سهولة مزاولة الأعمال التجارية، والسياسات السعرية والضرورية المتبعة، ومدى تدخل الدولة في السوق من خلال دعم أسعار السلع الأساسية والبترول.

3. احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها: ويتم قياسها من خلال المؤشرين التاليين:

1.3 مؤشر «سيادة القانون»، ويقيس الآراء حول مدى ثقة المواطنين في القواعد والقوانين السائدة في الدولة والالتزام بها، خاصة فيما يتعلق بإنفاذ العقود وحقوق الملكية، وفاعلية الشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال مدى وقوع الجريمة أو العنف، حيث يهتم بكفاءة الإطار القانوني، واستقلالية ونزاهة الجهاز القضائي، ومعدل انتشار الجريمة.

2.3 مؤشر «السيطرة على الفساد»، ويقيس الآراء المختلفة حول مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك أشكال الفساد المختلفة، ومدى سيطرة النُّخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.

ويتم احتساب درجة كل مؤشر من المؤشرات الستة بوحدات تتراوح بين (– 2.5 إلى <sup>(35)</sup> 2.5)، كما يتم تحديد المتوسط العالمي للحكومة بـ«الصفر»

<sup>(35)</sup> Kaufmann, at el, Op. Cit., 2.

في كل فترة زمنية<sup>(36)</sup>.

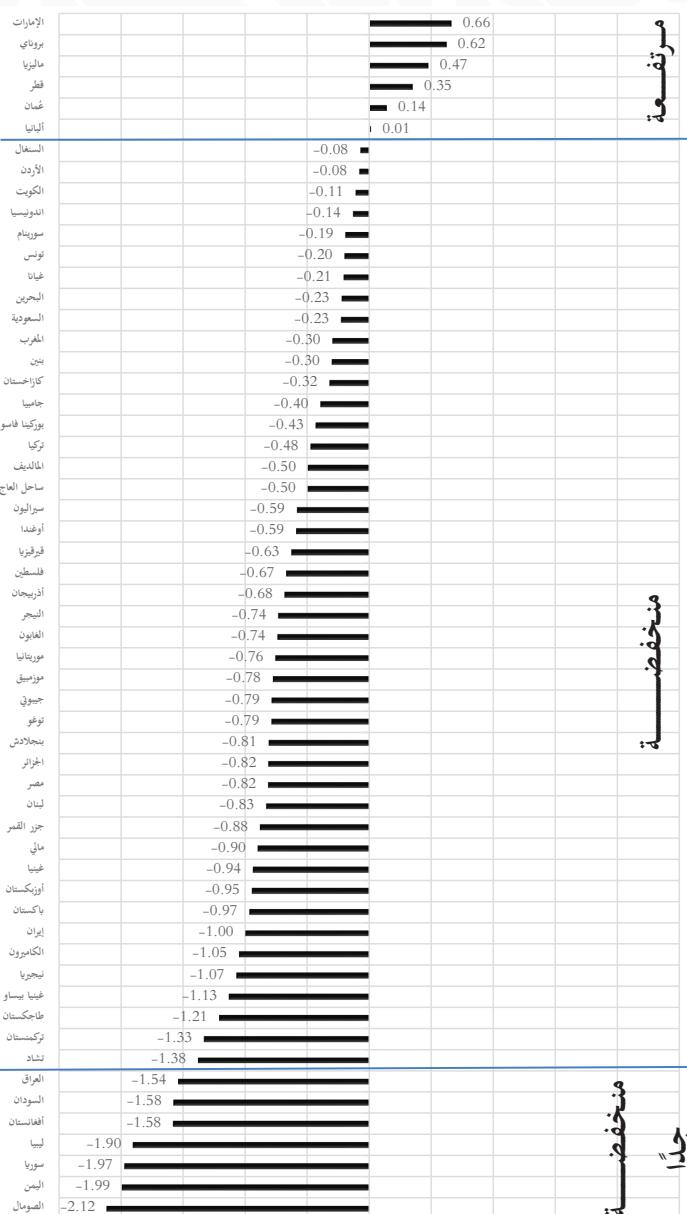
**المبحث الثاني: مستوى وتطور مؤشر الحكومة التجمعي للبلدان الإسلامية**  
 يقوم الباحث في هذا المبحث ببناء مؤشر تجمعي لمؤشرات الحكومة الستة في البلدان الإسلامية باستخدام المتوسط العادي لهذه المؤشرات؛ للتعرف على المستوى العام للحكومة في البلدان الإسلامية في عام (2018م)، وتطور مستواها خلال سنوات الدراسة الواحد والعشرين.

**المطلب الأول: مستوى مؤشر الحكومة التجمعي في البلدان الإسلامية**  
 حصلت حوالي (87%) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50%) من قيمة مؤشر الحكومة التجمعي (WGI) في عام (2018) بمتوسط مقداره (-0.62) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، أي أقل من المتوسط العالمي والذي يفترض مؤشر (WGI) أنه يساوي الصفر، مما يشير إلى الضعف العام في مستوى الحكومة في البلدان الإسلامية.

ويبين الشكل رقم (1) معدل مؤشر الحكومة التجمعي في البلدان الإسلامية في عام 2018 م بحسب البلدان:

(36) Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. The worldwide governance indicators project: answering the critics. The World Bank, 2007, 3-4.

### الشكل (١) : مؤشر الحكومة التجمعي في البلدان الإسلامية، لعام ٢٠١٨ م



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

يظهر من الشكل رقم (1) أن أعلى الدول الإسلامية في مؤشر الحكومة التجمعي هي دولة الإمارات بمعدل بلغ (0.66)، يليها كلّ من: بروناي ثم ماليزيا ثم قطر ثم عُمان ثمألبانيا، وهذه الستة البلدان هي البلدان الإسلامية التي كان متوسط مؤشرها التجمعي للحكومة موجباً (أكبر من الصفر) في عام 2018م، فيما كان متوسط المؤشر التجمعي لبقية البلدان الإسلامية يقل عن الصفر بنسب متفاوتة، حيث يحل في أدنى القائمة بالترتيب كلّ من: الصومال، واليمن، وسوريا، ولبيا، وأفغانستان، والسودان، والعراق، ومعظم هذه البلدان غير مستقرة سياسياً ومستمرة بالحروب، كما أن جميعها بلدان عربية باستثناء أفغانستان، يلي هذه المجموعة عدد من البلدان الإسلامية معظمها بلدان أفريقيا بالإضافة إلى باكستان وعدد من البلدان الآسيوية التي خضعت سابقاً للاحتلال السوفيتي: تركمنستان، وطاجكستان وأوزبكستان.

## المطلب الثاني: تطور مؤشر الحكومة التجمعي في البلدان الإسلامية

يدرس الباحث في هذا المطلب تطور مؤشر الحكومة التجمعي في البلدان الإسلامية بين عامي (1996م، وعام 2018م) ليبيان مقدار التغير الحاصل في مستوى الحكومة في البلدان الإسلامية واتجاه ذلك التغير. وذلك ما يتضح في الجدول رقم (1):

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن متوسط مؤشر الحكومة التجمعي في البلدان الإسلامية قد تراجع قليلاً بين عامي (1996، 2018م) بمقدار (-0.07) نقطة، حيث ساءت الحكومة في (23) بلداً من البلدان الإسلامية، فيما تحسنت في أربعة وعشرين بلداً أخرى، وحافظت عشرة بلدان على نفس مستواها تقريرياً<sup>(37)</sup>.

<sup>(37)</sup> اعتبر الباحث أن الدولة قد حافظت على نفس مستوى الحكومة إذا لم يزد مقدار التغير في مؤشرها عن (0.1) نقطة زيادة أو نقصاً؛ وهذا المقدار يمثل (%) من قيمة وحدات المؤشر التي تتراوح بين (-2.5 إلى 2.5).

الجدول (1): تطور مؤشر الحكومة التجمعي في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

مقدار النغير	2018		1996		البلد
	المزيد	قيمة المؤشر	المزيد	قيمة المؤشر	
-0.07	2	0.62	1	0.69	بروناي
0.21	1	0.66	2	0.45	الإمارات
0.04	3	0.47	3	0.44	مانغلاز
-0.80	20	-0.50	4	0.31	الماليف
-0.14	5	0.14	5	0.28	غسان
-0.35	8	-0.11	6	0.24	الكويت
-0.37	13	-0.23	7	0.14	اليمن
0.30	4	0.35	8	0.05	قطر
-0.35	15	-0.30	9	0.04	بنين
-0.08	7	-0.08	10	-0.01	الأردن
-0.09	11	-0.20	11	-0.11	تونس
-0.18	14	-0.30	12	-0.12	المغرب
-0.07	10	-0.19	13	-0.13	سوسيم
0.07	7	-0.08	14	-0.15	السلطنة
-0.06	12	-0.21	14	-0.15	غيانا
-0.20	19	-0.48	15	0.27	تركيا
-0.46	26	-0.76	16	-0.30	موريلانا
-0.41	25	-0.74	17	0.34	الفلبين
-0.41	27	-0.78	18	-0.37	موريشيو
0.14	13	-0.23	18	-0.37	السودان
-0.53	33	-0.90	18	-0.37	هالي
-0.12	20	-0.50	19	0.38	كوت دي فوار (سابل الصاج)
-0.42	30	-0.82	20	-0.39	عمر
-0.42	31	-0.83	21	0.41	لبنان
0.03	17	-0.40	22	-0.42	جيبريل
0.05	18	-0.43	23	-0.48	بوركينا فاسو
-0.07	22	-0.63	24	-0.56	فيتنام
0.63	6	0.01	25	-0.62	ألبانيا
-0.12	28	-0.79	26	0.67	توغو
-0.13	29	-0.81	27	-0.69	بنجلادش
0.36	9	-0.14	27	-0.69	الموزمبيق
0.05	23	-0.67	28	-0.72	فلسطين
0.15	21	-0.59	29	-0.74	أوغندا
-0.12	32	-0.88	30	-0.76	جزر القمر
-0.18	36	-0.97	31	0.78	باكستان
-0.21	37	-1.00	32	0.79	إيران
0.01	28	-0.79	33	-0.80	جورجيا
0.50	16	-0.32	34	-0.82	كازاخستان
-1.13	48	-1.97	35	-0.84	سوريا
0.12	25	-0.74	36	-0.86	البحرين
-1.13	49	-1.99	36	-0.86	اليمن
-0.31	42	-1.33	37	-1.03	تركمانستان
-0.30	43	-1.38	38	-1.08	تشاد
0.43	24	-0.68	39	-1.12	أذربيجان
0.31	30	-0.82	39	-1.12	الجزائر
0.19	34	-0.94	40	-1.13	غينيا
0.09	38	-1.05	41	-1.15	الكونغو
0.09	39	-1.07	42	-1.16	نيجيريا
-0.71	47	-1.90	43	-1.19	ليبيا
0.64	21	-0.59	44	-1.23	سيراليون
0.30	35	-0.95	45	-1.25	أوكرانيا
0.14	40	-1.13	46	-1.27	غينيا بيساو
0.39	41	-1.21	47	-1.60	طاجيكستان
0.03	45	-1.58	48	-1.61	السودان
0.32	44	-1.54	49	-1.86	العراق
0.36	46	-1.58	50	-1.94	أفغانستان
-0.09	50	-2.12	51	-2.02	صومال
-0.07		-0.68		-0.62	متوسط البلدان الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI)

احتلت دولة بروناي على المرتبة الأولى في مؤشر الحكومة التجمعي على مستوى البلدان الإسلامية في عام (1996م)، وقد انخفض مؤشرها قليلاً بمقدار (-0.07) نقطة، متراجعة بذلك إلى المستوى الثاني في عام (2018م)، الأمر الذي سُنح لدولة الإمارات في الحصول على المرتبة الأولى في عام (2018م) عوضاً عن المرتبة الثانية في بداية الفترة، حيث تحسّن مؤشرها التجمعي بمقدار (0.21) نقطة.

هذا، وقد سجلت دولة سيراليون أفضل مقدار في تحسّن مؤشر الحكومة التجمعي من بين البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع مؤشرها بمقدار (0.64)، مما أدى إلى انتقالها من المرتبة الرابعة والأربعين في عام (1996م) إلى المرتبة الواحدة والعشرين في نهاية الفترة، يليها في تحسّن مؤشر الحكومة التجمعي دولة ألبانيا التي ارتفع مؤشرها بمقدار (0.63) نقطة، فيما ارتفع مؤشر كل من: إندونيسيا، وكازاخستان، وأذربيجان، وطاجكستان، وأفغانستان بأعلى من (0.35) نقطة خلال فترة الدراسة.

ومن جهة أخرى، فقد كانت دولتي اليمن وسوريا هي أعلى الدول التي ساء فيها مؤشر الحكومة التجمعي من بين البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، حيث تراجع مؤشرها بمقدار (-1.13)، مما أدى إلى نزول مرتبتهما بمقدار أربعة عشر درجة. كما سجلت دولة المالديف تراجعاً بمقدار (-0.80) نقطة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض دولة المالديف من المرتبة الرابعة على مستوى البلدان الإسلامية في عام (1996م) إلى المرتبة العشرين في نهاية الفترة، كما تراجعت دولة ليبيا أربع مراتب من المرتبة الرابعة والأربعين بدأية الفترة. كما انخفض مؤشر الحكومة التجمعي في كلٍ من: مالي، وموريطانيا، ومصر، ولبنان، الغابون وموزambique، والبحرين، والكويت، بمقدار فاق (-0.35) نقطة.

### **المبحث الثالث: مستوى وتطور مؤشر «الصوت والمساءلة» في البلدان الإسلامية**

يقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما عن مدى قدرة المواطنين في تلك الدولة على اختيار حكوماتهم، ومدى حريةهم في التعبير عن آرائهم، وتكوين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مدى احترام تلك الدول لحقوق الإنسان<sup>(38)</sup>. ويمكن فيما يلي التعرف على مستوى وتطور هذا المؤشر في البلدان الإسلامية خلال الفترة (1996 - 2018م) :

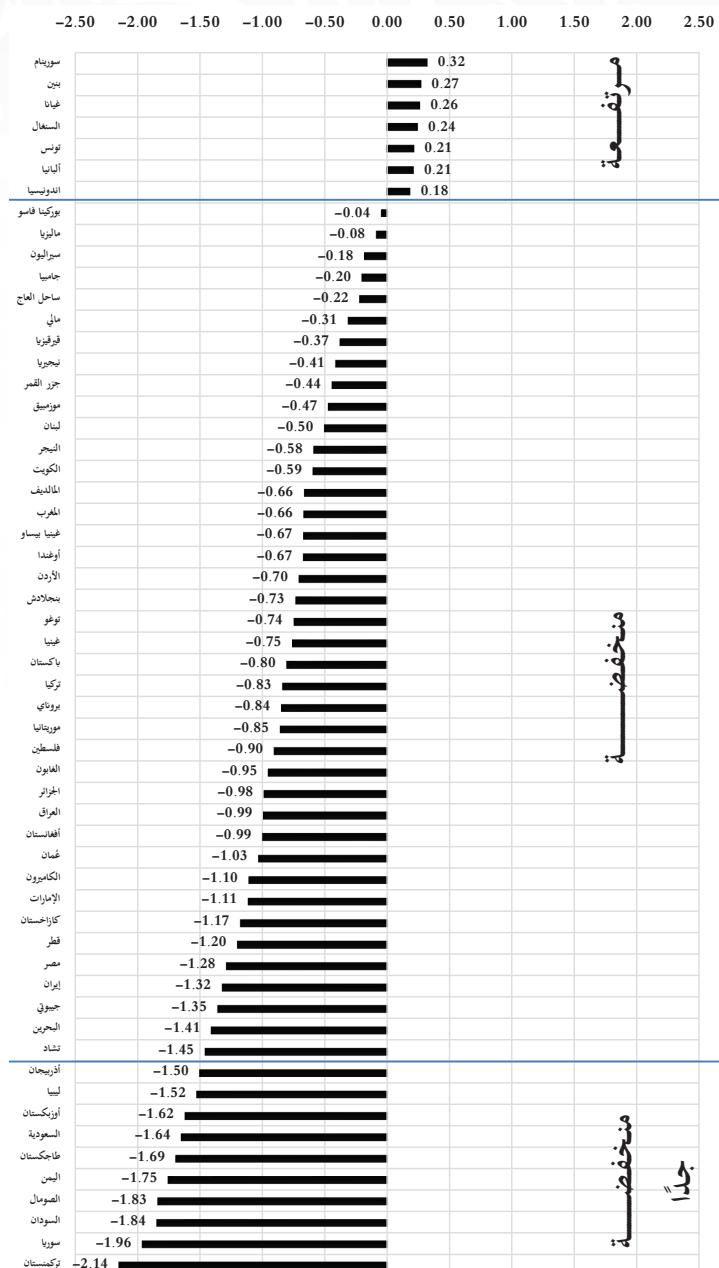
### **المطلب الأول: مستوى مؤشر «الصوت والمساءلة» في البلدان الإسلامية**

حصلت حوالي (87%) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50%) من قيمة مؤشر الصوت والمساءلة في عام (2018)، بمتوسط مقداره (0.81-0.81) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي (0)، مما يشير إلى الانخفاض العام في مستوى قدرة المواطنين في البلدان الإسلامية على اختيار حكوماتهم، والتعبير عن آرائهم، وانخفاض مستوى احترام حقوق الإنسان وفقاً للمعنى التي يراها فريق مؤشرات (WGI)<sup>(39)</sup>. ويوضح الشكل التالي مستوى مؤشر «الصوت والمساءلة» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيبها تنازلياً حسب القيمة:

(38) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

(39) يسجل الباحث اعتراضه على عدد من المؤشرات الفرعية التي يُبني منها هذا المؤشر «الصوت والمساءلة»؛ خصوصاً المؤشرات التي تتناول المساواة بين الرجل والمرأة من كل الوجوه، وبعض مبادئ الحريات التي تختلف الشريعة الإسلامية.

الشكل (2): مؤشر الصوت والمساءلة في البلدان الإسلامية، لعام 2018 م



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

يتضح من الشكل رقم (2) أن دولة سورينام قد ترבעت في مقدمة البلدان الإسلامية في معدل مؤشر الصوت والمساءلة لعام (2018م)؛ حيث بلغ مقدار مؤشرها (0.32) نقطة، يأتي بعدها بالترتيب كل من: بنين، وغيانا، والسنغال وتونس وألبانيا وأندونيسيا وهذه البلدان الشهانية فقط هي البلدان الإسلامية التي كانت ضمن شريحة البلدان المرتفعة في هذا المؤشر، ويلاحظ أن فيها دولة عربية واحدة فقط هي دولة تونس. فيما كانت قيمة مؤشر «الصوت والمساءلة» لبقية البلدان الإسلامية أقل من الصفر في عام (2018م)، حيث احتلت دولة تركمانستان نهاية القائمة بقيمة بلغت (-2.14)، يسبقها بالترتيب كل من: سوريا، والسودان، والصومال، واليمن، وطاجكستان، وال سعودية، وأوزبكستان، ولبنان، وأذربيجان، وهذه تمثل أقل عشر دول من البلدان الإسلامية في مؤشر «الصوت والمساءلة». كما يلاحظ أن جميع دول الخليج عدا الكويت تقع ضمن أدنى 20 دولة إسلامية في هذا المؤشر.

## **المطلب الثاني: تطور مؤشر «الصوت والمساءلة» في البلدان الإسلامية**

يحاول الباحث في هذا المطلب إيضاح مدى التغير الحاصل في مستوى مؤشر الصوت والمساءلة في البلدان الإسلامية خلال الفترة (1996-2018م) واتجاه ذلك التغير، وذلك كما يتبيّن من خلال الجدول رقم (2):

يتضح من الجدول (2) أن متوسط مؤشر الصوت والمساءلة في البلدان الإسلامية قد حافظ على نفس مستواه خلال الفترة (1996-2018م). وقد تحسنت قيمته في (19) بلداً إسلامياً خلال نفس الفترة، في حين تراجعت في (28) بلداً، وحافظت عشر بلدان على نفس مستواها تقريباً. كما احتلت دولة بنين على المرتبة الأولى لهذا المؤشر في عام 1996م على مستوى البلدان الإسلامية، وقد تراجعت إلى المرتبة الثانية في عام 2018م بسبب تقدم دولة سورينام التي ارتفعت من المرتبة السادسة في بداية الفترة لتحتل المرتبة الأولى في عام 2018م.

الجدول (2): تطور مؤشر الصوت والمساءلة في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

المقدار النسبي	2018		1996		البلد
	المؤثرة	قيمة المؤشر	المؤثرة	قيمة المؤشر	
0.01	2	0.27	1	0.26	بنين
0.00	3	0.26	2	0.25	غابيا
0.13	4	0.24	3	0.11	السنغال
-0.32	12	-0.31	4	0.01	مالى
-0.67	23	-0.73	5	-0.06	بنجلادش
0.41	1	0.32	6	-0.09	سورينام
-0.70	27	-0.83	7	-0.13	تركيا
0.10	8	-0.08	8	-0.18	مالطا
-0.46	22	-0.70	9	-0.24	الأردن
-0.35	19	-0.59	9	-0.24	الكويت
-0.19	16	-0.47	10	-0.28	موهنجو
-0.63	31	-0.95	11	-0.32	القابون
-0.17	17	-0.50	12	-0.33	نيمان
-0.70	36	-1.11	13	-0.41	الإجازات
-0.25	20	-0.66	14	-0.42	المغرب
-0.01	15	-0.44	14	-0.42	جزر القمر
0.49	7	-0.04	15	-0.53	بوركينا فاسو
-0.29	29	-0.85	16	-0.57	موريطانيا
0.37	11	-0.22	17	-0.58	كوت ديفوار (سابقاً الماج)
0.41	9	-0.18	18	-0.59	سيراليون
-0.20	26	-0.80	18	-0.60	باكستان
0.81	5	0.21	18	-0.60	تونس
0.85	5	0.21	19	-0.65	ألبانيا
-0.19	28	-0.84	19	-0.65	بوروناي
0.00	20	-0.66	20	-0.66	المالديف
-1.07	49	-1.75	21	-0.68	اليمن
-0.49	38	-1.20	22	-0.71	قطر
-0.31	34	-1.03	22	-0.71	غمان
-0.69	42	-1.41	23	-0.72	البحرين
-0.14	30	-0.90	24	-0.76	فلسطين
0.41	13	-0.37	25	-0.79	قرقازيا
-0.44	39	-1.28	26	-0.84	مصر
-0.47	41	-1.35	27	-0.88	جيبوتي
0.23	21	-0.67	28	-0.89	أوغندا
1.10	6	0.18	29	-0.92	التوتسيما
-0.17	35	-1.10	30	-0.94	اكاميرون
-0.37	40	-1.32	31	-0.95	إيران
-0.21	37	-1.17	32	-0.96	كازاخستان
0.31	21	-0.67	33	-0.97	غينيا بيساو
0.24	24	-0.74	34	-0.99	توغو
-0.46	43	-1.45	34	-0.99	تناد
-0.38	44	-1.50	35	-1.12	أذربيجان
0.19	32	-0.98	36	-1.17	الجزائر
0.48	25	-0.75	37	-1.23	غينيا
1.08	10	-0.20	38	-1.27	جامبيا
-0.55	52	-1.96	39	-1.40	سوريا
-0.02	45	-1.52	40	-1.50	لibia
-0.15	47	-1.64	40	-1.50	السعودية
0.92	18	-0.58	41	-1.51	البحر
1.15	14	-0.41	42	-1.55	بيحرينا
-0.57	53	-2.14	43	-1.58	تركمانستان
-0.02	46	-1.62	44	-1.60	أوزبكستان
-0.04	48	-1.69	45	-1.65	طاجيكستان
0.02	51	-1.84	46	-1.86	السودان
0.06	50	-1.83	47	-1.89	الصومال
0.91	33	-0.99	48	-1.91	أفغانستان
0.97	33	-0.99	49	-1.96	العراق
0.00		-0.81		-0.81	متوسط البلدان الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

وعلى مستوى جميع البلدان الإسلامية سجلت دولة نيجيريا أعلى مقدار للتحسن في مؤشر الصوت والمساءلة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع مؤشرها بمقدار (1.15) نقطة، يليها في مقدار التحسن دولة اندونيسيا والتي ارتفعت خلال نفس المدة بمقدار (1.10) ووصلت إلى المرتبة السادسة، ثم دولة جامبيا بمقدار تغير (1.08) نقطة، وارتفعت من المرتبة الثامنة والثلاثين إلى المرتبة العاشرة، يليها في مقدار التحسن كل من: العراق، وأفغانستان، وألبانيا، وتونس والتي تحسن مؤشرها بمقدار يزيد عن (0.80) نقطة.

فيما سجلت دولة اليمن أعلى تراجع في مقدار مؤشر الصوت والمساءلة من بين البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة؛ حيث انخفض مؤشرها بمقدار (-1.07) نقطة، متراجعة بذلك من المرتبة الواحدة والعشرين في (1996م) إلى المرتبة التاسعة والأربعين على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م). يليها في التراجع كل من: دولة الإمارات وتركيا والبحرين وبنجلادش؛ حيث انخفض مؤشرها في حدود (-0.70) نقطة. يليها في التراجع كل من: تركمانستان، وسوريا، والتي تجاوز مقدار الانخفاض في جميعها حاجز (-0.50) نقطة.

#### **المبحث الرابع: مستوى وتطور مؤشر الاستقرار السياسي،**

#### **غياب العنف/ الإرهاب في البلدان الإسلامية**

يقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إسقاطها باستخدام الوسائل غير الدستورية، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية<sup>(40)</sup>.

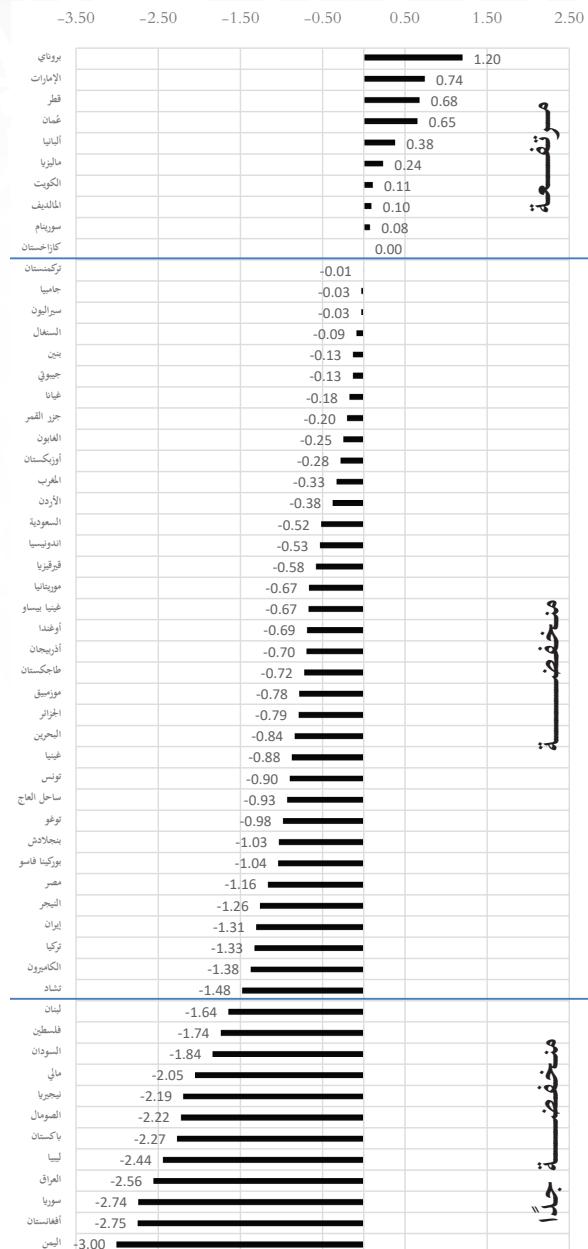
**المطلب الأول: مستوى مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف/ الإرهاب في البلدان الإسلامية**  
حصلت حوالي (82%) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50%) من قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب في عام (2018)، بمتوسط

(40) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

مقداره (0.82) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي (0)، مما يشير إلى تدني المستوى العام للاستقرار السياسي في البلدان الإسلامية؛ والذي يعود إلى الأضطرابات السياسية، والحروب الناشبة في عدد من البلدان الإسلامية خصوصاً اليمن، وسوريا، ولibia، وأفغانستان. ويوضح الشكل رقم (3) مستوى مؤشر «الاستقرار السياسي، وغياب العنف» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيبها تنازلياً حسب قيمة المؤشر.

يشير الشكل (3) إلى أن أكثر البلدان الإسلامية استقراراً سياسياً وبعداً عن أعمال العنف في عام (2018م) هي دولة بروناي؛ التي بلغ مؤشر الاستقرار السياسي فيها (1.2) نقطة، يأتي بعدها كل من: الإمارات، وقطر، وعمان، وألبانيا، وماليزيا، والكويت، وجزر المالديف، وسورينام، وكازاخستان، وهذه البلدان العشرة فقط هي البلدان الإسلامية التي تقع ضمن شريحة البلدان مرتفعة الاستقرار السياسي، فيما كان مؤشر بقية البلدان الإسلامية سالباً أي أقل من النصف. ويلاحظ أن بلدان الخليج تقع في ضمن أعلى عشرة بلدان إسلامية في قيمة الاستقرار السياسي، فيما عدا السعودية فتقع في المرتبة الثانية والعشرين، والبحرين في المرتبة الثانية والثلاثين. فيما يأتي في أدنى قائمة مؤشر الاستقرار السياسي للبلدان الإسلامية في عام (2018م) على الترتيب كل من: اليمن، وأفغانستان، وسوريا، والعراق، والتي بلغ مؤشر الاستقرار السياسي في كل منها أقل من (-2.5)؛ وهذه البلدان مضطربة وتعصف بها الحروب منذ سنوات. يأتي بعدها دولة ليبيا؛ التي تعاني من حرب أهلية، ثم باكستان؛ التي تُعاني من نزاع من جارتها الهند. ثم الصومال، ونيجيريا، ومالي، وهي بلدان يوجد فيها جماعات مسلحة خارجة عن سلطات الدولة، ويأتي عقبها دولة السودان؛ التي اندلعت فيها الحركة الاحتجاجية ضد السلطات القائمة في نهاية 2018م، ثم دولة فلسطين المحتلة، كما تقع لبنان ضمن شريحة المنخفضة جداً في هذا المؤشر بسبب الأضطرابات السياسية، ووجود الأحزاب المسلحة خارج إطار الدولة.

**الشكل (3): مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف/ الإرهاب في البلدان الإسلامية، لعام 2018م**



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

**المطلب الثاني: تطور مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف / الإرهاب في البلدان الإسلامية**

يُخصص هذا المطلب للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب في البلدان الإسلامية خلال الفترة (1996-2018م)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (3).

يُلاحظ من الجدول رقم (3) انخفاض قيمة متوسط مؤشر الاستقرار السياسي في البلدان الإسلامية بمقدار (-0.33) ما بين عامي (1996-2018م)؛ وهذا يعود إلى أن مؤشر الاستقرار السياسي قد ساء في معظم البلدان الإسلامية؛ بسبب الاضطرابات السياسية والحروب التي ضربت بعض البلدان في تلك الفترة. في حين تحسنت قيمته في (16) بلداً إسلامياً فقط، كما حافظت خمسة بلدان على نفس مستواها.

وقد حافظت دولة بروناي على مرتبتها كأعلى البلدان الإسلامية في مؤشر الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة. في حين سجلت دولة سيراليون أعلى قيمة للتحسن في مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار (1.66) نقطة، مرتفعة بذلك من المرتبة السابعة والأربعين في عام (1996) إلى المرتبة الثانية عشرة في (2018م) على مستوى البلدان الإسلامية. يليها دولة طاجكستان بتحسن بلغ مقداره (1.39) نقطة، مرتفعة بذلك من المرتبة الخمسين إلى المرتبة السابعة والعشرين، يليها كل من: الجزائر، وغينيا بيساو، واندونيسيا، وغينيا بيساو، وألبانيا، والسودان، وهذه البلدان زاد فيها قيمة مؤشر الاستقرار السياسي بما يزيد عن (0.50) نقطة.

فيما كانت أكثر البلدان الإسلامية تراجعاً في مؤشر الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة هي دولة مالي والتي تدهور قيمة مؤشرها بمقدار (-2.44) نقطة؛ بسبب ظهور الجماعات المسلحة وتحالفهم مع الحركة الانفصالية في الشمال والتي توجت بانقلاب (2012م) وما أعقبها من تدخل عسكري خارجي. يليها في التراجع دولة سوريا؛ والتي هبط مؤشرها بمقدار (-2.39) نقطة؛ بسبب الحرب المستمرة منذ عام (2011م)، منخفضةً بذلك من المرتبة الثامنة والعشرين في عام (1996م) إلى

الجدول (3): تطور مؤشر الاستقرار السياسي في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

مقدار التغير	2018		1996		البلد
	المؤشر	قيمة المؤشر	المؤشر	قيمة المؤشر	
-0.03	1	1.20	1	1.24	بروناي
-1.18	14	-0.13	2	1.05	بيت
-0.22	2	0.74	3	0.96	الإمارات
-0.79	8	0.10	4	0.88	المالديف
-0.22	4	0.65	5	0.87	عمان
-0.33	6	0.24	6	0.57	مالطا
-0.59	12	-0.03	7	0.56	جامبيا
-0.71	16	-0.20	8	0.51	جزر القمر
-0.46	11	-0.01	9	0.45	تركمنستان
-0.36	9	0.08	10	0.44	سورينام
-1.04	24	-0.67	11	0.37	موريطانيا
-2.42	46	-2.05	12	0.36	ماجي
0.32	3	0.68	12	0.36	قطر
-1.17	32	-0.90	13	0.26	تونس
-0.06	7	0.11	14	0.17	الكويت
-0.37	17	-0.25	15	0.12	الفاوون
-0.97	33	-0.93	16	0.03	ساحل العاج
-1.29	38	-1.26	16	0.03	البيجر
-0.34	20	-0.38	17	-0.04	الأردن
-0.73	28	-0.78	18	-0.05	موريتانيا
-0.41	23	-0.58	19	-0.17	قيرغيزيا
-0.33	21	-0.52	20	-0.19	السعودية
-0.12	19	-0.33	21	-0.21	الملوك
0.09	15	-0.18	22	-0.27	غابيا
-0.74	36	-1.04	23	-0.30	بوركينا فاسو
-0.53	30	-0.84	24	-0.31	اليمن
-0.98	39	-1.31	25	-0.32	إيران
0.72	5	0.38	26	-0.33	ألانيا
0.20	14	-0.13	27	-0.34	جيبوتي
-2.39	52	-2.74	28	-0.35	سوريا
0.37	10	0.00	29	-0.37	كازاخستان
-0.60	34	-0.98	30	-0.38	توغو
-0.64	37	-1.16	31	-0.52	مصر
0.26	18	-0.28	32	-0.55	أوزبكستان
-0.49	35	-1.03	32	-0.55	بنجلادش
0.51	13	-0.09	33	-0.60	السنغال
-0.98	43	-1.64	34	-0.67	لبنان
0.13	26	-0.70	35	-0.83	أذربيجان
-0.42	41	-1.38	36	-0.96	الكمبود
-1.45	50	-2.44	37	-0.99	ليبيا
-0.48	42	-1.48	38	-1.00	تشاد
-1.14	47	-2.19	39	-1.06	نيجيريا
-1.14	49	-2.27	40	-1.12	باكستان
0.59	22	-0.53	41	-1.13	الدوليبية
0.27	31	-0.88	42	-1.15	غابيا
-0.07	40	-1.33	43	-1.26	تركيا
-1.69	54	-3.00	44	-1.31	اليمن
0.84	25	-0.69	45	-1.53	أوغندا
0.87	24	-0.67	46	-1.54	غينيا بيساو
-0.20	44	-1.74	46	-1.54	فلسطين
1.66	12	-0.03	47	-1.69	سيراليون
0.99	29	-0.79	48	-1.78	الجزائر
-0.74	51	-2.56	49	-1.82	العراق
1.39	27	-0.72	50	-2.11	طاجيكستان
-0.33	53	-2.75	51	-2.41	أفغانستان
0.64	45	-1.84	52	-2.48	السودان
0.29	48	-2.22	53	-2.51	الصومال
-0.33		-0.82		-0.48	متوسط البلدان الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

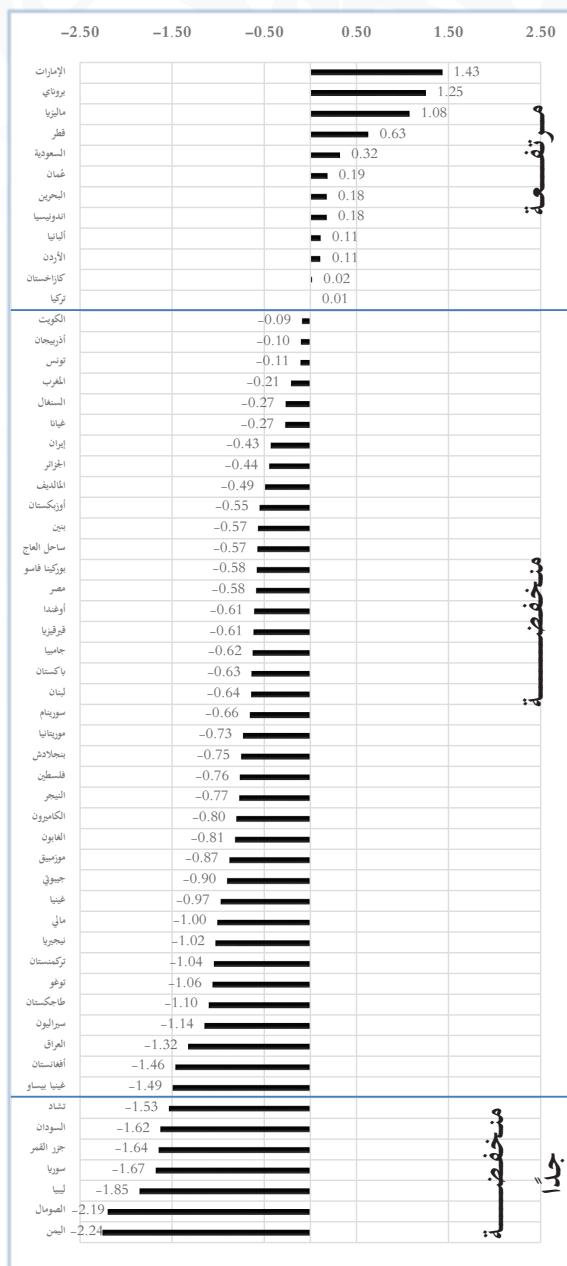
المরتبة الثانية والخمسين في عام (2018م). كما شهد مؤشر الاستقرار السياسي تراجعاً كبيراً تجاوز (-1.0) نقطة خلال مدة الدراسة في كل من: اليمن، وليبيا، وبنين، ونيجيريا، وباكستان، وموريتانيا. في حين تراوح هبوط قيمة المؤشر ما بين (-0.50، و -1.0) في كل من دولة: تونس، وإيران، ولبنان، وساحل العاج، والعراق، والمالي، وبوركينافاسو، وموزambique، وجزر القمر، وتونغو، ومصر، وجامبيا، والبحرين، والسنغال.

**المبحث الخامس: مستوى وتطور مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية**  
 يقيس هذا المؤشر الآراء حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات، كما يركز على البيروقراطية والروتين الإداري، وجودة الإجراءات في المؤسسات الحكومية، إلى جانب نسبة تغطية البنية التحتية بمكوناتها المختلفة، ومدى رضا المجتمع عن تلك الخدمات<sup>(41)</sup>.

**المطلب الأول: مستوى مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية**  
 حصلت حوالي (79 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر فعالية الحكومة في عام (2018)، بمتوسط مقداره (-0.60) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي (0)، مما يعني الانخفاض العام في جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية وخضوعها للضغوط السياسية، وانخفاض جودة صياغة وتنفيذ السياسات العامة، والبيروقراطية الزائدة في الإجراءات الحكومية، وضعف تغطية البنية التحتية، في معظم البلدان الإسلامية.  
 ويوضح الشكل رقم (4) مستوى مؤشر «فعالية الحكومة» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيبها تنازلياً حسب قيمة المؤشر.

(41) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

الشكل (4): مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية، لعام 2018 م



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

يُلاحظ من الشكل رقم (4) أن أعلى بلد إسلامي في مؤشر الفعالية الحكومية هي دولة الإمارات، حيث بلغ قيمة مؤشرها (1.43) نقطة، يأتي بعدها على الترتيب كل من: بروناي، ومالزيا، وقطر، وال سعودية، وعمان، والبحرين، واندونيسيا، وألبانيا، والأردن، وكازاخستان، وتركيا، وهذه البلدان الـ10 عشر هي البلدان الإسلامية التي تقع ضمن شريحة البلدان مرتفعة الفعالية الحكومية في عام (2018م)، ويُلاحظ أن خمسة بلدان منها هي من بلدان الخليج العربي.

فيما جاءت دولة اليمن في أدنى قائمة البلدان الإسلامية في قيمة مؤشر الفعالية الحكومية في عام (2018م)، بمعدل مقداره (2.24) نقطة. ويأتي قبلها على الترتيب كل من: الصومال، ولibia، وسوريا، وجزر القمر، والسودان، وتشاد، وهذه البلدان تقع ضمن شريحة البلدان المنخفضة جداً في مؤشر الفعالية الحكومية.

## المطلب الثاني: تطور مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية

يبحث هذا المطلب مدى التغير الحاصل في مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية والاتجاه ذلك التغير خلال الفترة (1996-2018م)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (4).

يُلاحظ من الجدول رقم (4) أن متوسط قيمة مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية قد تراجع قليلاً بمقدار (- 0.02) نقطة خلال فترة الدراسة (1996-2018م)؛ حيث ساءت قيمته في (22) بلداً من البلدان الإسلامية خلال نفس الفترة، في حين تحسّن في (23) بلداً إسلامياً، بينما حافظت اثنا عشر بلداً إسلامياً على نفس مستواها تقريرياً.

كما يتضح من الجدول رقم (4) أيضاً أن دولة بروناي التي كانت الأولى على مستوى البلدان الإسلامية في مؤشر فعالية الحكومة في عام (1996م)، قد تراجعت إلى المرتبة الثانية على البلدان الإسلامية في عام (2018م)؛ بسبب صعود دولة الإمارات من المرتبة الثالثة في بداية الفترة؛ حيث تحسّن مؤشرها بمقدار (0.65) نقطة.

**الجدول (4): تطور مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م**

مقدار التغير	2018		1996		البلد
	المالية	قيمة المؤشر	المالية	قيمة المؤشر	
0.33	2	1.25	1	0.93	بروناي
-1.39	21	-0.49	2	0.90	المالديف
0.65	1	1.43	3	0.78	الإمارات
0.60	7	0.18	3	0.78	البحرين
0.07	4	0.63	4	0.56	قطر
0.54	3	1.08	5	0.54	مالزيا
-0.25	6	0.19	6	0.44	غسان
-0.48	15	-0.11	7	0.38	تونس
-0.20	13	-0.09	8	0.12	الكويت
-0.34	17	-0.27	9	0.08	السنغال
0.15	10	0.11	10	-0.03	الأردن
0.08	12	0.01	11	-0.08	تركيا
-0.10	16	-0.21	12	-0.10	المغرب
-0.60	33	-0.73	13	-0.12	موريطانيا
0.51	31	0.64	14	0.13	لبنان
0.73	39	0.87	15	0.14	موزمبيق
0.51	5	0.32	16	-0.18	المقدونية
-0.61	38	-0.81	17	-0.20	الفايون
-0.31	24	-0.57	18	-0.26	ساحل العاج
0.11	18	-0.27	19	-0.38	غينيا
-0.19	23	-0.57	20	-0.38	بنين
-0.23	28	-0.61	21	-0.38	قيرغيزستان
-0.11	26	-0.58	22	-0.47	مصر
0.17	19	-0.43	23	-0.60	إيران
0.00	29	-0.62	24	-0.62	جامبيا
-0.01	30	-0.63	25	-0.62	باكستان
1.62	57	2.24	26	0.62	اليمن
0.89	51	-1.53	27	0.64	تشاد
0.08	27	0.61	29	0.69	أوغندا
0.06	34	0.75	28	0.69	بنجلادش
0.80	9	0.11	30	0.69	أليابيا
0.03	32	-0.66	31	-0.69	سودان
-0.37	45	-1.06	32	-0.69	توغو
0.89	8	0.18	33	-0.71	اندونيسيا
-0.87	54	-1.67	34	-0.80	سوريا
-0.96	55	-1.85	35	-0.88	ليبيا
-0.01	40	-0.90	36	0.89	جيبوتي
0.82	14	-0.10	37	-0.92	أذربيجان
-0.10	43	-1.02	38	-0.92	نيجيريا
0.35	25	-0.58	39	-0.93	بوتان
0.98	11	0.02	40	0.96	كاراكاس
-0.63	52	-1.62	41	-0.99	السودان
-0.01	42	-1.00	42	-1.00	مالي
0.28	37	-0.80	43	-1.08	الكامبوديا
0.64	20	-0.44	44	-1.09	الجزائر
0.39	35	-0.76	45	-1.15	فلسطين
0.11	44	-1.04	46	-1.15	تركمنستان
0.40	36	-0.77	48	-1.17	اليمن
0.20	41	-0.97	47	-1.17	غينيا
0.65	22	-0.55	49	-1.20	أوزبكستان
0.31	46	-1.10	50	-1.41	طاجيكستان
0.27	47	-1.14	52	-1.41	سيراليون
0.08	50	-1.49	51	1.41	غينيا بيساو
0.02	53	-1.64	53	-1.66	جزر القمر
-0.23	56	-2.19	54	-1.96	الصومال
0.77	48	-1.32	55	2.09	العراق
0.72	49	-1.46	56	-2.18	أفغانستان
-0.02		-0.60		-0.58	متوسط البلدان الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

وقد تحسّنت قيمة مؤشر الفعالية في كل من دولة: كازاخستان، واندونيسيا، وأذربيجان، وألبانيا، والعراق، وأفغانستان، وأوزبكستان، والجزائر، ومالزيا، وال سعودية، بمقدار تراوح بين (0.50 - 0.98) نقطة.

فيما تراجع قيمة مؤشر فعالية الحكومة في دولة اليمن بشكل كبير بلغ (-1.62) نقطة، متأخرة بذلك من المرتبة السادسة والعشرين في عام (1996م) إلى المرتبة الأخيرة على مستوى جميع البلدان الإسلامية. فيما هبط أيضًا مؤشر دولة المالديف بمقدار (-1.39) نقطة، متراءعة بذلك من المرتبة الثانية على جميع البلدان الإسلامية في عام (1996م) إلى المرتبة الواحدة والعشرين في عام (2018م)، بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلد. كما تراجعت قيمة مؤشر الفعالية الحكومية في كل من: ليبيا، وسوريا، وتشاد، وموزambique، والبحرين والسودان، والغابون، بمقدار تجاوز (-0.60) نقطة.

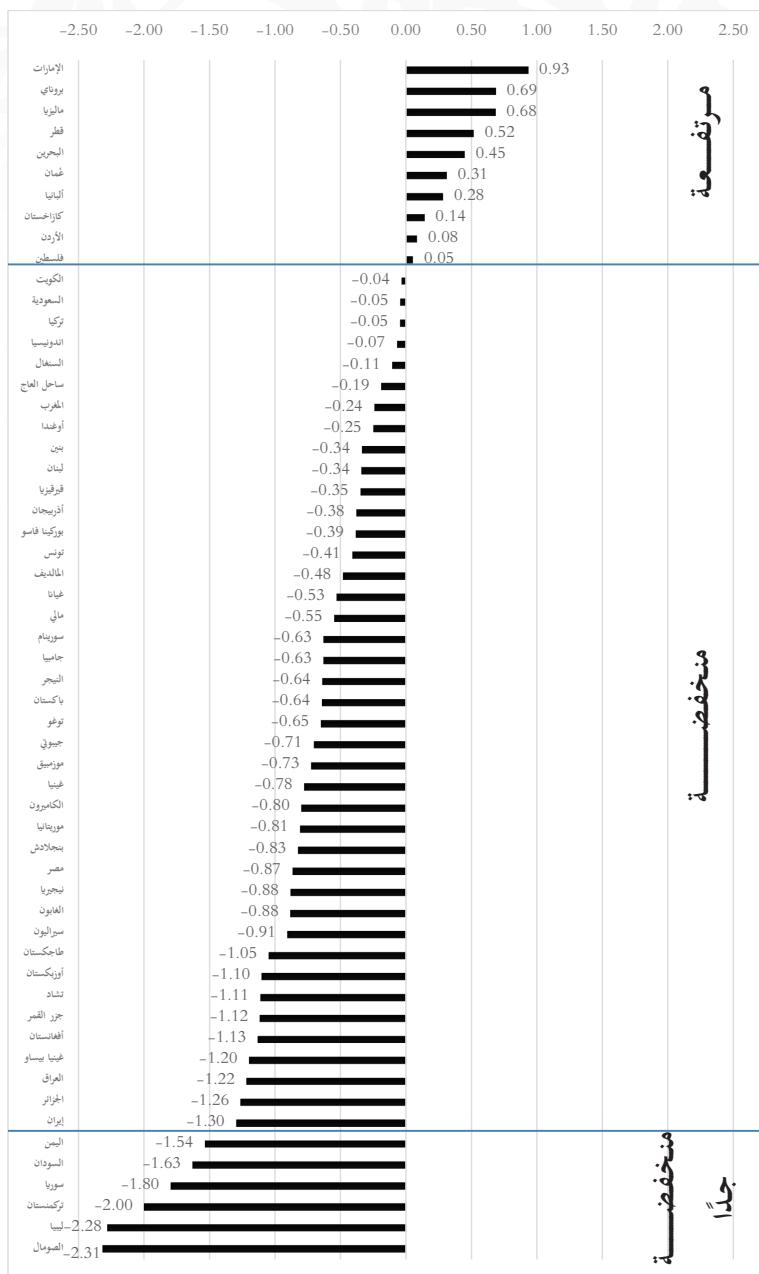
**المبحث السادس: مستوى وتطور مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية**  
 يهتم هذا المؤشر بقياس مدى تماشي السياسات والقوانين مع اقتصاد السوق، حيث يقيس الآراء حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه. كما يهتم بمدى سهولة مزاولة الأعمال التجارية، والسياسات السعرية والضريبية المتبعة، ومدى تدخل الدولة في السوق من خلال دعم أسعار السلع الأساسية<sup>(42)</sup>. ويمكن فيما يلي التعرف على مستوى وتطور هذا المؤشر في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة.

### **المطلب الأول: مستوى مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية**

حصلت حوالي (82%) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50%) من قيمة الجودة التنظيمية في عام (2018)، بمتوسط مقداره (-0.60) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي

(42) Kaufmann, at el. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. P: 2.

شكل (5): مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية، لعام 2018م



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

(٥)، وهذا يشير إلى الضعف العام في قدرة الحكومات في كثيرٍ من البلدان الإسلامية على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تعمل على تنمية القطاع الخاص وتشجيعه، كما يشير إلى ضعف السياسات السعرية والضرورية المتبعة في تلك الدول، ومدى سهولة مزاولة الأعمال التجارية. ويوضح الشكل رقم (٥) مستوى مؤشر «الجودة التنظيمية» في البلدان الإسلامية في العام (٢٠١٨م) مع ترتيب البلدان تنازليًّا بحسب قيمة المؤشر.

يُشير الشكل رقم (5) إلى أن أعلى البلدان الإسلامية في مؤشر الجودة التنظيمية في عام (2018م) هي دولة الإمارات؛ حيث بلغ قيمة مؤشرها (0.93) نقطة، يأتي بعدها بالترتيب كل من: بروناي، وมาيلزيا، وقطر، والبحرين، وعمان، وألبانيا، وكازاخستان، والأردن، وفلسطين، وتقع هذه البلدان ضمن شريحة البلدان مرتفعة الجودة التنظيمية. ويُلاحظ أن جميع البلدان الخليجية تقع ضمن هذه الشريحة فيما عدا الكويت والسنغال.

فيها يأتي في أدنى القائمة دولة الصومال، وليبيا، بمؤشر يقل مقداره عن (-2.27) نقطة، كما يأتي قبلها على الترتيب كل من: تركمنستان، سوريا، والسودان، واليمن.

**المطلب الثاني: تطور مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية**

يحاول الباحث في هذا المطلب دراسة مقدار واتجاه التغير الحاصل في مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة (1996-2018م)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (5).

يُلاحظ من الجدول رقم (5) أن متوسط مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية قد سجل تراجعاً طفيفاً بمقدار (-0.03) نقطة ما بين العامين (1996، 2018م)؛ حيث تراجعت الجودة التنظيمية لـ(23) بلداً من البلدان الإسلامية خلال نفس الفترة، فيما تحسّنت في (20) بلداً أخرى، في حين حافظت أربعة عشر بلداً على نفس مستوى ياتها تقريراً.

جدول (5): تطور مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996 و2018م

مقدار المغير	2018		1996		البلد
	المراجعة	قيمة المؤشر	المراجعة	قيمة المؤشر	
-0.66	2	0.69	1	1.35	بروناي
-1.51	23	-0.48	2	1.03	المالديف
-0.34	5	0.45	3	0.79	البحرين
-0.10	3	0.68	4	0.78	مالطا
0.24	1	0.93	5	0.69	الإمارات
-0.35	11	-0.04	6	0.31	الكويت
0.35	4	0.52	7	0.17	قطر
-0.55	22	-0.41	8	0.14	تونس
1.02	36	0.88	8	0.14	القابون
-0.15	12	-0.05	9	0.10	تركيا
0.22	6	0.31	10	0.09	غسان
0.06	9	0.08	11	0.02	الأردن
0.23	17	0.25	12	-0.03	أوغندا
-0.82	35	-0.87	13	-0.05	مصر
-0.02	13	0.07	13	-0.05	التوانيس
-0.14	16	0.24	14	-0.10	المغرب
0.02	14	-0.11	15	-0.13	السنغال
-0.36	24	0.53	16	-0.17	غينيا
-0.16	18	0.34	17	-0.18	بنين
-0.09	21	-0.39	18	-0.30	بوركينا فاسو
-0.05	19	0.35	18	-0.30	فيتنام
0.26	12	0.05	19	-0.31	السودانية
0.47	8	0.14	20	-0.33	كازاخستان
-0.26	28	-0.65	21	-0.39	تونغو
0.21	15	-0.19	22	-0.40	ساحل العاج
-0.41	33	-0.81	22	-0.40	موريطانيا
0.07	18	-0.34	23	-0.41	لبنان
-1.10	47	-1.54	24	-0.44	اليمن
0.76	7	0.28	25	-0.47	ألبانيا
-0.13	27	-0.64	26	-0.51	باكستان
-0.21	30	0.73	27	-0.52	موريتانيا
-0.02	25	-0.55	28	-0.53	مالي
-0.09	26	0.63	29	-0.54	سودان
-0.36	43	-1.20	30	-0.83	غينيا بيساو
0.06	31	0.78	31	-0.84	غينيا
0.21	26	-0.63	31	-0.84	جامبيا
0.94	10	0.05	32	-0.89	فلسطين
-0.36	45	-1.26	33	-0.91	المملكة
0.10	34	0.83	34	-0.93	بنجلادش
0.09	36	-0.88	35	-0.97	نيجيريا
0.34	27	-0.64	36	-0.98	البحرين
0.30	29	-0.71	37	-1.00	جيوبوتي
-0.72	49	-1.80	38	-1.07	سوريا
0.32	32	-0.80	39	-1.12	الكميريون
0.01	41	-1.12	40	-1.13	جزر القمر
0.82	20	-0.38	41	-1.20	أذربيجان
0.12	40	-1.11	42	-1.23	تشاد
-0.27	48	-1.63	43	-1.36	السودان
-0.62	50	-2.00	44	-1.38	تركمانستان
0.13	46	-1.30	45	-1.42	إيران
0.47	38	-1.05	46	-1.52	طاجيكستان
0.62	37	-0.91	47	-1.53	سريلانكا
-0.54	51	-2.28	48	-1.74	ليبيا
0.67	39	-1.10	49	-1.78	أوزبكستان
0.96	42	-1.13	50	-2.09	أفغانستان
0.93	44	-1.22	51	-2.15	العراق
0.04	52	-2.31	52	-2.35	الصومال
-0.03		-0.60		-0.56	متوسط البلدان الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

وقد تأخرت دولة بروناي عن المرتبة الأولى في عام (1996) إلى المرتبة الثانية على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018)؛ حيث انخفض مؤشرها بمقدار (-0.66) نقطة، فيما حل مكانها دولة الإمارات مرتفعة بذلك عن المرتبة الخامسة في عام (1996)؛ وارتفع مؤشرها بمقدار (0.24) نقطة. كما سجلت كل من: أفغانستان، وفلسطين، والعراق، أعلى مقدار للتحسن خلال فترة الدراسة؛ بمقدار تجاوز (0.92) نقطة، إلا أن دولتي أفغانستان والعراق لا زالت ضمن أسواء البلدان الإسلامية في الترتيب. كما سجلت أيضاً كل من: أذربيجان، وألبانيا، وأوزبكستان، وسيراليون تحسناً في قيمة المؤشر تراوح ما بين (0.50-0.83) نقطة. وكان أسوأ تدهور في قيمة مؤشر الجودة التنظيمية على مستوى البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة في دولة المالديف؛ التي هبط مؤشرها بمقدار (-1.51) نقطة، متراجعةً بذلك من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة والعشرين في عام (2018)؛ وعند البحث عن الأسباب تبين أن بداية التدهور الكبير لهذا المؤشر كان في عام (2004)، وقد يرجع ذلك إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت البلد بسبب التسونامي في هذا العام، لكن المؤشر عاد للتحسن في عامي (2005، 2006)، ثم ما لبث أن تراجع بعد ذلك في السنوات اللاحقة.

يليها في التراجع دولة اليمن التي انخفض مؤشرها بمقدار (-1.10) نقطة، متراجعةً بذلك عن المرتبة الرابعة والعشرين في عام (1996) إلى المرتبة السابعة والأربعين في عام (2018). كما تراجع قيمة مؤشر الجودة التنظيمية -على الترتيب- في كل من: الغابون، ومصر بمقدار (-1.02، -0.82)، كما تراجعت الجودة التنظيمية أيضاً في كل من: سوريا، وتركمستان، وتونس، وليبيا، بمقدار تجاوز (-0.50) نقطة ما بين عامي (1996، و2018).

## المبحث السابع: مستوى وتطور مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية

يقيس هذا المؤشر الآراء حول مدى ثقة المواطنين في القواعد والقوانين السائدة في الدولة والالتزام بها، خاصة فيما يتعلق بإنفاذ العقود وحقوق الملكية، وفاعلية الشرطة والمحاكم، وكذلك مدى احتمال وقوع الجريمة أو العنف، كما يهتم هذا المؤشر بكفاءة الإطار القانوني، واستقلالية ونزاهة الجهاز القضائي، ومعدل انتشار الجريمة<sup>(43)</sup>. ويمكن فيما يلي التعرف على مستوى وتطور هذا المؤشر في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة.

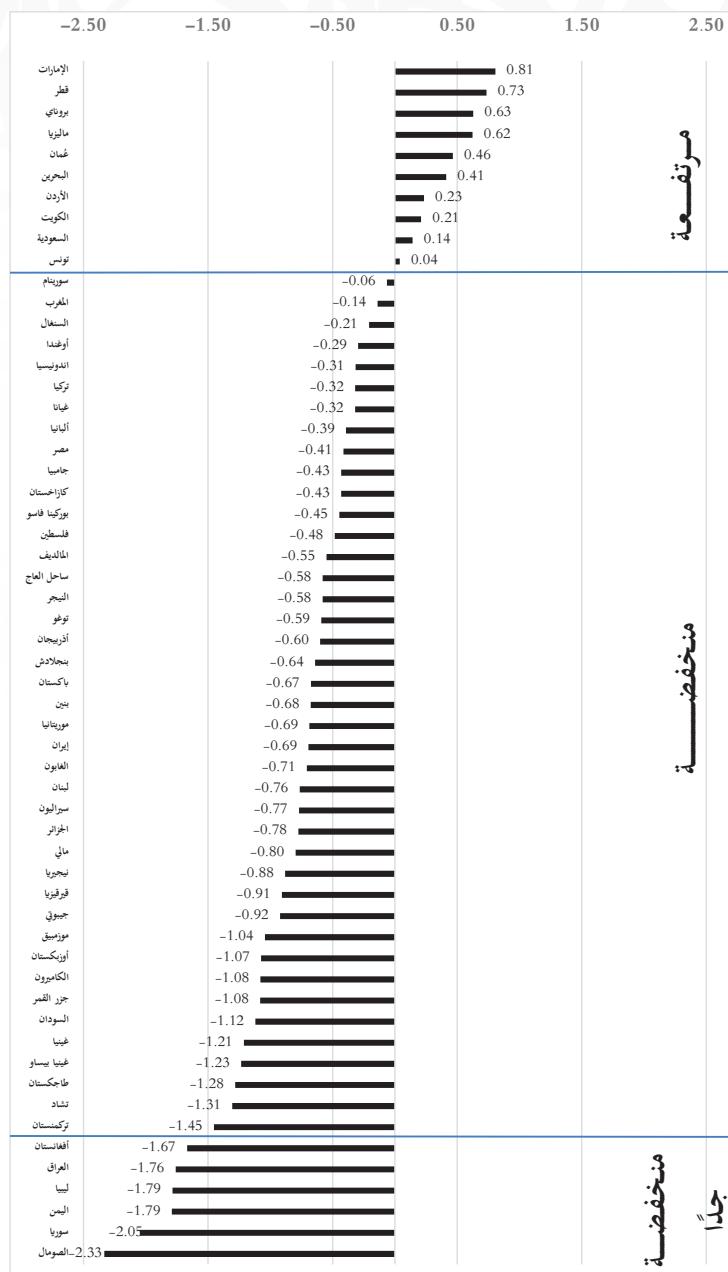
### المطلب الأول: مستوى مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية

حصلت حوالي (82 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر سيادة القانون في عام (2018)، بمتوسط مقداره (- 0.64) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي والذي يساوي (0)، وهذا يعني الانخفاض العام في مدى ثقة المواطنين في البلدان الإسلامية بالقواعد والقوانين السائدة فيها، ومدى الالتزام بتلك القواعد والقوانين، وارتفاع احتمال وقوع الجريمة والعنف، وضعف استقلالية ونزاهة الجهاز القضائي، وارتفاع معدل الجريمة. ويوضح الشكل رقم (6) مستوى مؤشر «سيادة القانون» في البلدان الإسلامية في عام (2018م) مع ترتيب البلدان تناظرياً بحسب قيمة المؤشر.

يتضح من الشكل رقم (6) أن أعلى البلدان الإسلامية في قيمة مؤشر سيادة القانون لعام (2018م) كانت دولة الإمارات؛ حيث بلغ قيمة مؤشرها (0.81) نقطة، يأتي بعدها على الترتيب كل من: قطر، وبروناي، ومالزيا، وعمان، والبحرين، والأردن، والكويت، وال سعودية، وتونس، وتقع هذه البلدان ضمن شريحة البلدان المرتفعة في مؤشر سيادة القانون.

(43) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

شكل (6): مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية، لعام 2018 م



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

فيما سجلت دولة الصومال أدنى الدجات في مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية لعام (2018م)؛ حيث بلغ قيمة مؤشرها ما قيمته (2.33) نقطة، أي قريب جدًا من أدنى نقطة للمؤشر والتي تساوي (2.5)، ويأتي قبلها في الترتيب كل من: سوريا، واليمن، ولibia، والعراق، وأفغانستان وهذه تمثل أدنى عشرة بلدان إسلامية في قيمة مؤشر سيادة القانون لعام (2018م).

### **المطلب الثاني: تطور مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية**

يدرس الباحث في هذا المطلب تطور مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية بين عامي (1996م، وعام 2018م)؛ لبيان مقدار التغير الحاصل لهذا المؤشر في البلدان الإسلامية واتجاه ذلك التغير. وذلك ما يتضح من خلال الجدول رقم (6).

يظهر من الجدول رقم (6) أن متوسط مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية قد حافظ على قيمته ما بين عامي (1996، و2018م) بمتوسط بلغ نحو (0.63) نقطة. كما أن قيمة المؤشر قد تحسّنت في (24) بلداً إسلامياً خلال نفس الفترة، في حين انخفضت قيمته في (21) بلداً، بينما حافظت اثنا عشر بلداً إسلامياً على نفس مستواها تقريرًا.

وكانَت قيمة مؤشر سيادة القانون قد انخفضت في دولة بروناي بمقـدار (0.19) نقطة، متراجعة بذلك عن المرتبة الأولى على مستوى جميع البلدان الإسلامية في عام (1996م)، إلى المرتبة الثالثة في عام (2018م). في حين تحسّن مؤشر سيادة القانون لدولة الإمارات بمقدار (0.12) نقطة، متقللة بذلك إلى المرتبة الأولى في نهاية الفترة عن المرتبة الثانية في عام (1996م). وخلال نفس الفترة شهدت دولة قطر تحسّناً ملحوظاً في مؤشر سيادة القانون؛ حيث ارتفع بمقدار (0.77) نقطة، مما أدى إلى صعودها إلى المرتبة الثانية في عام (2018م) عوضاً عن المرتبة الثالثة عشرة في بداية الفترة. كما شهدت كل من: كازاخستان، وأذربيجان، وسيراليون، والسودان تحسّناً ملحوظاً في مؤشر سيادة القانون بمقدار تجاوز (0.50) نقطة خلال مدة الدراسة.

جدول (6): تطور مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

مقدار التغير	2018		1996		البلد
	المملكة	قيمة المؤشر	المملكة	قيمة المؤشر	
-0.19	3	0.63	1	0.82	بروناي
0.12	1	0.81	2	0.69	الإمارات
-0.39	8	0.21	3	0.60	الكويت
-0.09	5	0.46	4	0.55	عمان
0.10	4	0.62	5	0.52	سلطنة
-0.04	7	0.23	6	0.28	الأردن
-0.36	12	-0.14	7	0.22	المغرب
0.03	9	0.14	8	0.11	السعودية
-0.73	28	-0.68	9	0.05	بنين
-0.57	22	-0.55	10	0.02	المالديف
-0.45	19	-0.43	11	0.02	جيبيريا
-0.41	18	-0.41	12	0.00	مصر
0.42	6	0.41	13	-0.01	اليمن
0.77	2	0.73	14	-0.04	قطر
-0.44	21	-0.48	14	-0.04	فلسطين
0.02	11	-0.06	15	-0.08	سريلانكا
-0.18	16	-0.32	16	-0.14	تركيا
-0.03	13	-0.21	17	-0.18	السنغال
-0.12	16	-0.32	18	-0.20	غينيا
-0.48	31	-0.76	19	-0.28	لبنان
-0.50	34	-0.80	20	-0.30	هالي
0.34	10	0.04	20	-0.30	تونس
0.17	15	-0.31	21	-0.49	النواصيبيا
-0.18	29	-0.69	22	-0.50	موردينيا
-1.50	50	-2.05	23	-0.55	سوريا
0.29	14	-0.29	24	-0.58	أوغندا
-0.05	27	-0.67	25	-0.63	باكستان
-0.05	30	-0.71	26	-0.65	الفلبين
0.07	23	-0.58	27	-0.66	البيجر
0.29	17	-0.39	28	-0.68	اليابان
-0.18	36	-0.91	29	-0.73	فيتنزيا
0.14	24	-0.59	29	-0.73	تونغو
0.21	23	-0.58	30	-0.79	ساحل العاج
0.24	38	-1.04	31	-0.81	موزمبيق
-0.20	40	-1.08	32	-0.88	جزر القمر
0.49	20	-0.45	33	-0.93	بوركينا فاسو
0.29	26	-0.64	34	-0.93	بنجلادش
0.25	29	-0.69	35	-0.94	إيران
0.05	37	-0.92	36	-0.97	جيجون
-0.60	49	-1.79	37	-1.18	ليبيا
0.75	19	-0.43	38	-1.19	كاراكاسستان
0.60	25	-0.60	39	-1.20	أذربيجان
0.44	33	-0.78	40	-1.22	الجزائر
0.17	39	-1.07	41	-1.24	أوزبكستان
-0.05	45	-1.31	42	-1.26	تشاد
0.41	35	-0.88	43	-1.29	نيجيريا
-0.41	49	-1.79	44	-1.38	اليمن
0.61	32	-0.77	44	-1.38	سوانحون
0.36	40	-1.08	45	-1.44	الكميرون
0.24	42	-1.21	46	-1.45	غينيا
0.04	46	-1.45	47	-1.49	تركمانستان
-0.20	48	-1.76	48	-1.56	العراق
0.37	44	-1.28	49	-1.65	طاجيكستان
0.44	43	-1.23	50	-1.67	غينيا بيسار
0.59	41	-1.12	51	-1.71	السودان
0.12	47	-1.67	52	-1.79	أفغانستان
-0.19	51	-2.33	53	-2.14	صومال
0.01		-0.63		-0.64	متوسط البلدان الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

ومن جهة أخرى، فقد سجلت دولة سوريا أسوأ تدهور في مؤشر سيادة القانون على مستوى البلدان الإسلامية خلال الفترة (1996-2018م)؛ حيث تراجعت بمقدار (1.50) نقطة، الأمر الذي أدى إلى أن تحل في المرتبة قبل الأخيرة على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م) عوضاً عن المرتبة الثالثة والعشرين في بداية الفترة. كما سجلت أيضاً كل من: بنين، وليبيا، والمالييف، تراجعاً في مستوى مؤشر سيادة القانون بمقدار تجاوز (-0.50) نقطة خلال مدة الدراسة. في حين حافظت دولة الصومال على مستواها كأسوأ البلدان الإسلامية في مؤشر سيادة القانون.

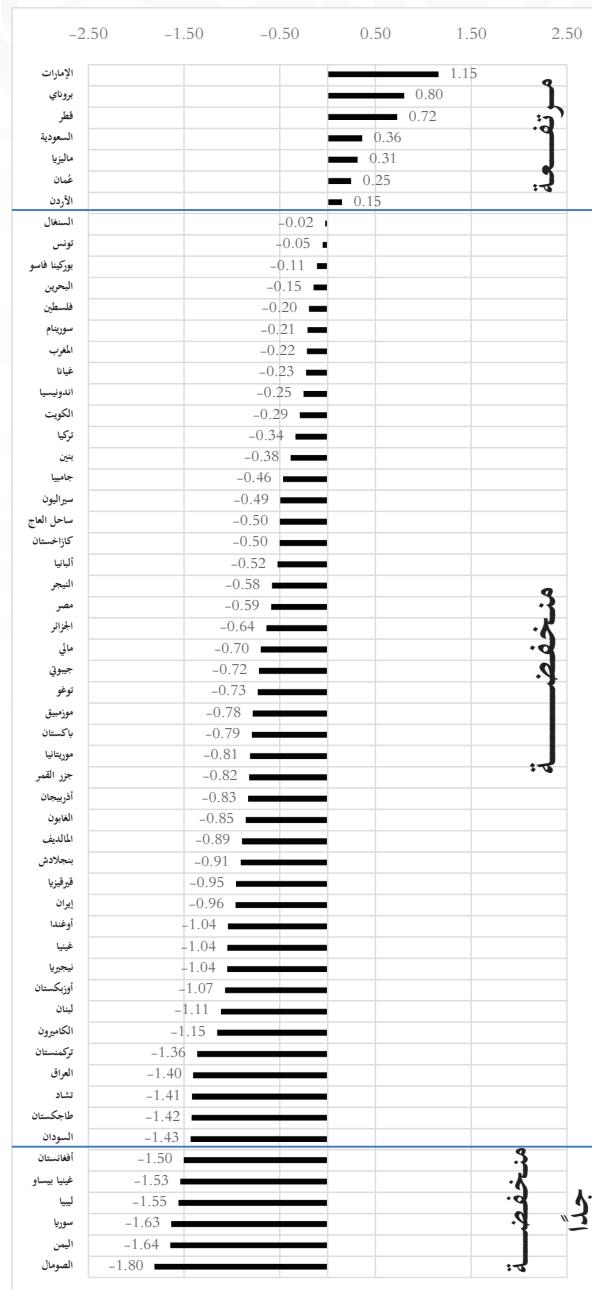
**المبحث الثامن: مستوى وتطور مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية**  
 يقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة حول مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك أشكال الفساد المختلفة، ومدى سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم<sup>(44)</sup>. ويمكن فيما يلي التعرف على مستوى وتطور هذا المؤشر في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة.

### **المطلب الأول: مستوى مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية:**

حصلت حوالي (87%) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50%) من قيمة مؤشر السيطرة على الفساد في عام (2018)، بمتوسط مقداره (-0.69) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي (0)، مما يشير إلى استشراء الفساد، واستخدام السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وسيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، في معظم البلدان الإسلامية. ويوضح الشكل رقم (7) مستوى مؤشر «السيطرة على الفساد» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيب البلدان تنازلياً بحسب

(44) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

شكل (7): مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية، لعام 2018م



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

### قيمة المؤشر:

يشير الشكل رقم (7) إلى أن دولة الإمارات هي أعلى الدول الإسلامية في مؤشر السيطرة على الفساد في عام (2018م)، حيث بلغ قيمة مؤشرها مقدار (1.15)، نقطة، يأتي بعدها على الترتيب كل من: بروناي، وقطر، وال سعودية، وماليزيا، وعمان، والأردن، وهذه البلدان السبعة هي البلدان الإسلامية الوحيدة التي تقع ضمن شريحة البلدان مرتفعة السيطرة على الفساد. ويُلاحظ أن أربعة بلدان منها هي من دول الخليج العربي.

فيما سجلت دولة الصومال أدنى الدرجات في مؤشر السيطرة على الفساد على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م)، فيما حل قبلها على الترتيب كل من: اليمن، وسوريا، ولبنان، وغينيا بيساو، وأفغانستان، وتقع هذه البلدان الستة ضمن شريحة البلدان المنخفضة جداً في مؤشر السيطرة على الفساد في عام (2018م).

### المطلب الثاني: تطور مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية

**خُصّص هذا المطلب للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة (1996-2018م)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (7).**

يلاحظ من الجدول رقم (7) حدوث انخفاض طفيف بمقدار (- 0.03) نقطة في متوسط مؤشر السيطرة على الفساد للبلدان الإسلامية ما بين عامي (1996، 2018م). حيث تحسّنت قيمة المؤشر في (21) بلدًا من البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، في حين تراجعت قيمته في (26) بلدًا أخرى، بينما حافظت عشرة بلدان من البلدان الإسلامية على نفس مستواها تقريبًا.

كما يُلاحظ أيضًا أن قيمة مؤشر السيطرة على الفساد في دولة بروناي قد ارتفعت بمقدار بلغ (0.32) نقطة، لكنها تراجعت عن المرتبة الأولى في بداية الفترة إلى المرتبة الثانية في عام (2018م)؛ بسبب ارتفاع مؤشر دولة الإمارات، التي حلّت في المرتبة

جدول (7): تطور مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

مقدار التغير	2018		1996		البلد
	المؤشرة	قيمة المؤشر	المؤشرة	قيمة المؤشر	
0.32	2	0.80	1	0.48	بروناي
-0.77	17	-0.29	1	0.48	الكويت
-0.17	6	0.25	2	0.41	غسان
-0.07	5	0.31	3	0.38	مانغوريا
-0.48	11	-0.15	4	0.33	البحرين
-0.40	13	-0.21	5	0.19	سورينام
-0.22	10	-0.11	6	0.11	بوركينا فاسو
-0.24	12	-0.20	7	0.04	فلسطين
1.16	1	1.15	8	-0.01	الإمارات
0.18	7	0.15	9	-0.04	الأردن
0.77	3	0.72	10	-0.05	قطر
-0.11	14	-0.22	11	-0.11	المغرب
-0.09	15	-0.23	12	-0.14	غيانا
0.12	8	-0.02	12	-0.14	السنغال
-0.19	18	-0.34	13	-0.15	تركيا
0.52	4	0.36	14	-0.16	السعودية
-0.24	22	-0.50	15	-0.26	ساحل العاج
-0.57	36	-0.89	16	-0.32	المالديف
-0.09	20	-0.46	17	-0.37	جامبيا
-0.36	30	-0.78	18	-0.42	موسيقى
-0.11	25	-0.59	19	-0.47	مصر
-0.48	39	-0.96	20	-0.48	إيران
0.48	9	-0.05	21	-0.53	تونس
0.16	19	-0.38	22	-0.55	بنين
-0.25	32	-0.81	23	-0.56	موريطانيا
-0.07	26	-0.64	24	-0.57	الجزائر
-0.45	42	-1.11	25	-0.66	لبنان
0.00	28	-0.72	26	-0.72	جيوبو
-0.31	40	-1.04	26	-0.72	أوغندا
-0.89	53	-1.64	27	-0.74	اليمن
0.26	21	-0.49	28	-0.76	سيراليون
0.09	27	-0.70	29	-0.78	مالي
0.12	29	-0.73	30	-0.84	توغو
0.61	16	-0.25	31	-0.86	الدومنيسيا
0.29	24	-0.58	32	-0.87	المالضر
-0.68	51	-1.55	32	-0.87	ليبيا
-0.75	52	-1.63	33	-0.88	سوريا
0.37	23	-0.52	34	-0.89	ألانيا
-0.10	40	-1.04	35	-0.94	غينيا
0.06	37	-0.91	36	-0.97	بنجلادش
0.04	38	-0.95	37	-0.99	قرقازيا
0.18	33	-0.82	38	-1.00	جزر القمر
-0.34	44	-1.36	39	-1.02	تركمانستان
0.25	35	-0.85	40	-1.10	الغابون
0.06	41	-1.07	41	-1.13	أوزبكستان
0.63	22	-0.50	41	-1.13	كازاخستان
0.14	40	-1.04	42	-1.19	نيجيريا
-0.34	50	-1.53	42	-1.19	غينيا بيساو
0.43	31	-0.79	43	-1.22	باكستان
-0.19	48	-1.43	44	-1.24	السودان
-0.14	47	-1.42	45	-1.27	طاجيكستان
-0.53	54	-1.80	45	-1.27	الصومال
-0.20	49	-1.50	46	-1.29	أفغانستان
0.19	43	-1.15	47	-1.33	الكمبوديا
-0.03	46	-1.41	48	-1.38	تشاد
0.62	34	-0.83	49	-1.45	أذربيجان
0.20	45	-1.40	50	-1.60	العراق
-0.03		-0.65		-0.62	متوسط البلدان الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).

الأولى على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م) عوضًا عن المرتبة الثامنة في عام (1996م). في حين تدهور مؤشر السيطرة على الفساد في دولة الكويت بصورة كبيرة؛ حيث تراجعت عن المرتبة الأولى على مستوى البلدان الإسلامية في عام (1996م) إلى المرتبة السابعة عشرة في عام (2018م)؛ وعند تتبع قيمة هذا مؤشر الكويت خلال فترة الدراسة نجد أنه استمر في التحسن خلال الفترة (1996-2002)، حتى بلغ أعلى قيمة له في عام (2002) بمقدار (1.01) نقطة، ثم بدأ في الانحسار شيئاً فشيئاً ابتداءً من عام (2003)، إلى أن وصل إلى أقل من النصف في عام (2011)، واستمر في التدهور بعد ذلك.

من جهة أخرى، فقد سجلت دولة اليمن أسوأ تراجع في قيمة مؤشر سيادة القانون على مستوى البلدان الإسلامية ما بين عامي (1996، و2018م)؛ حيث انخفض قيمة مؤشرها بمقدار (-0.89) نقطة، متراجعةً بذلك من المرتبة السابعة والعشرين إلى المرتبة قبل الأخيرة على مستوى جميع البلدان الإسلامية، يليها في مقدار التراجع كل من: سوريا، وليبيا، واللتين انخفضت قيمة مؤشرهما بمقدار (-0.75، و-0.68) نقطة على الترتيب، مما ترتب عليه تراجعيهما (19) مرتبة خلال فترة الدراسة.

## الخاتمة:

**النتائج:** يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

- ❖ يمكن تعريف الحكومة الرشيدة بأنها: (مجموع القواعد والسياسات والمؤسسات، التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والسياسية والإدارية بين الأطراف المختلفة، وفقاً لمجموعة من المبادئ، وتؤدي أفضل طريقة لإدارة الحكم على مستوى الدولة).
- ❖ لم يكن أيٌّ من البلدان الإسلامية ضمن شريحة البلدان ذات الحكومة المرتفعة جداً، خلال الفترة (1996-2018م).
- ❖ تقع معظم البلدان الإسلامية في جميع المؤشرات الفرعية للحكومة ضمن المرتبة (منخفضة) وهي التي يتراوح فيها قيمة مؤشر الحكومة ما بين (0، 1.5) نقطة خلال الفترة (1996-2018م).
- ❖ ينخفض متوسط قيمة مؤشر الحكومة التجميمي للبلدان الإسلامية عن المتوسط العالمي (=0) بمتوسط بلغ (0.62، 0.68) نقطة في عامي 1996، 2018 م على الترتيب.
- ❖ تراجع متوسط المؤشر التجميمي للحكومة في البلدان الإسلامية بمقدار (0.07) نقطة ما بين عامي (1996، 2018م).
- ❖ حصلت حوالي (87%) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50%) من قيمة مؤشر الحكومة التجميمي في عام (2018).
- ❖ تصدرت دولة الإمارات جميع البلدان الإسلامية في مؤشر الحكومة التجميمي لعام 2018م، يليها على الترتيب كل من: بروناي، ماليزيا، قطر، عُمان، وألبانيا. فيما كانت سبع دول إسلامية ضمن مرتبة (حكومة منخفضة جداً) وتمثلت على الترتيب -من الأسوأ- كل من: الصومال، اليمن، سوريا، ليبيا، أفغانستان، السودان، العراق ومعظمها بلدان غير

مستقرة سياسياً ومستعنة بالحروب.

- ❖ سجلت دولتا سيراليون وألبانيا أفضل مقدار في تحسُّن مؤشر الحكومة التجميعي من بين البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع مؤشرهما بحدود (0.63)، فيما ارتفع مؤشر كل من: اندونيسيا، وكازاخستان، وأذربيجان، وطاجكستان، وأفغانستان بأعلى من (0.35) نقطة خلال فترة الدراسة.
- ❖ تصدرت دولتا اليمن وسوريا أعلى الدول الإسلامية التي ساء فيها مؤشر الحكومة التجميعي ما بين عامي (1996، 2018)، حيث تراجعتا بمقدار (-1.13) نقطة، مما أدى إلى نزول مرتبتهما أربع عشرة درجة من بين البلدان الإسلامية. كما سجلت دولة المالديف تراجعاً بمقدار (-0.80) نقطة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مرتبتها من الرابعة على مستوى البلدان الإسلامية في (1996م) إلى المرتبة العشرين في نهاية الفترة.
- ❖ بلغ متوسط مؤشر «الصوت والمساءلة» للبلدان الإسلامية مقدار (-0.81) نقطة في عام 2018م، مثبتة بذلك نفس القيمة تقريباً في عام 1996م، حيث تصدرت دولة بنين أعلى البلدان الإسلامية في هذا المؤشر لعام 2018م، فيما سجلت دولة تركمنستان المرتبة الأدنى.
- ❖ بلغ متوسط مؤشر «الاستقرار السياسي» للبلدان الإسلامية مقدار (-0.82) نقطة في عام 2018م، متراجعة بذلك عن عام 1996م بمقدار (-0.33) نقطة. وقد تصدرت دولة بروناي أعلى البلدان الإسلامية في هذا المؤشر في عام 2018م، فيما سجلت دولة اليمن أدنى مرتبة.
- ❖ بلغ متوسط مؤشري «فعالية الحكومة» و«الجودة التنظيمية» للبلدان الإسلامية مقدار (-0.60) في عام 2018م، بتراجع طفيف عن عام 1996، وقد تصدرت الإمارات أعلى مرتبة في هذين المؤشرتين بين البلدان الإسلامية في عام 2018م، فيما كانت دولة اليمن والصومال في أدنى مرتبة

لهذين المؤشرين على الترتيب.

- ❖ استقرت قيمة متوسط مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية ما بين عامي 1996، 2018م، بمتوسط حوالي (- 0.64) نقطة، وقد تصدرت كل من الإمارات وقطر أعلى رتبتين بين البلدان الإسلامية في عام 2018، فيما كانت دولة الصومال وسوريا في أدنى المراتب.
- ❖ بلغ متوسط مؤشر «السيطرة على الفساد» في البلدان الإسلامية (- 0.65) نقطة في عام 2018م، متراجعة بذلك عن عام 1996م بمقدار (- 0.03) نقطة، وقد سجلت كل من الإمارات وبروناي أعلى مرتبتين بين البلدان الإسلامية في عام 2018م، فيما كانت دولة الصومال واليمن في أدنى المراتب. ويلاحظ تراجع دولة الكويت من المرتبة الأولى من بين البلدان الإسلامية في عام 1996م إلى المرتبة السابعة عشرة في عام 2018م.

## التوصيات:

يوصي الباحث متخدلي القرار في البلدان الإسلامية بما يلي:

- ❖ اتخاذ خطوات فاعلة وتبني سياسات وإجراءات تدعم رفع مستوى الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، والاستفادة من المؤشرات الفرعية لمعرفة الخلل الكامن في منظومة الحكم.
- ❖ تفعيل مبدأ المساءلة من خلال إيجاد أطر وقواعد قانونية واضحة، وعدم التواني في تطبيق العقوبات والجزاءات، وتكوين إطار مؤسسي مكتمل للقيام بمهام المساءلة، والعمل على تعزيز الوازع الديني والأخلاقي ورقابة الهيئات غير الرسمية. كما يوصي بالعمل على تطبيق مبدأ الشورى كأساس للمشاركة في الحكم وعملية اتخاذ القرارات.
- ❖ تعزيز مستوى الاستقرار السياسي من خلال العمل خلال تحكيم الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة المختلفة، مع الاهتمام بسيادة القانون وتطبيق العدالة على الجميع، وتعزيز مبدأ الشورى كأساس لتداول السلطة، واحترام القواعد المنظمة لعلاقة الحكام بالمحكومين.
- ❖ رفع مستوى كفاءة وفعالية الخدمات العامة، من خلال رسم سياسات استراتيجية للمؤسسات العامة معززة بالأهداف التشغيلية ومقاييس الأداء، مع المتابعة المنتظمة لتنفيذ تلك الأهداف، وأن ترتكز التعيينات والترقيات والمكافآت للموظفين العموميين على مستوى الجدارة والإنتاجية.
- ❖ تعزيز مبدأ سيادة القانون من خلال إيجاد أطر قانونية واضحة ذات مرجعية إسلامية تحدد واجبات وسلطة ومسؤولية الأشخاص والكيانات والقطاعات المختلفة، والعمل على تطبيقها بشكل متساوٍ وعادل على الجميع، مع ضرورة إيجاد هيئة قضائية قوية ومستقلة قادرة على تنفيذ تلك القوانين.

- ❖ العمل على الحد من الفساد المالي والإداري من خلال إيجاد نظام متكامل: قانوني وإداري وقضائي ومؤسسي، والعمل على تطبيق مبدأ المساءلة والشفافية وسيادة القانون، والتطبيق الفعال على الجميع.
- ❖ تفعيل اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة والموقع عليها من جميع البلدان الإسلامية تقريرًا، والتي تحتوي على مجموعة التدابير والإجراءات التي تهدف إلى منع وتجريم الفساد، وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي، وتوفير آليات قانونية فعالية لاسترداد الأموال المنهوبة.
- ❖ كما يوصي الباحثين بالاهتمام بتطوير مؤشرات للحكومة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتنطلق منها، وأن تتبني منظمة التعاون الإسلامي مثلية بجهاتها البحثية هذه المؤشرات وتعمل على قياسها في البلدان الإسلامية.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

- أسامة، حسين، مبادئ الحكومة الرشيدة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، ط1، 2014.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَسِنَّتِهِ وَأَيَّامِهِ، تحقيق: محمد زهير الناصر. بيروت: دار طوق النجا، 1422هـ.
- البسام، بسام بن عبد الله، الحكومة الرشيدة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بجوث اقتصادية عربية، مصر، مج 21، ع 67، 68 (خريف 2014)، .200-175
- البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: دار الساقى، لبنان، دار الساقى، ط1، 2004.
- خضري، ياسمين، الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحلية تطبيقاً على الحالة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 17، ع 4 (2016)، 52-81.
- الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن أسد، مسنن الإمام احمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وأخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.
- الزيون، يوسف ناصر، الحكم الرشيد في الفكر السياسي العربي الإسلامي: المقومات والمعايير، رسالة دكتواره غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2017.

- عاشور، أحمد صقر، إصلاح حوكمة التنمية في مصر، مصر: مركز العقد الاجتماعي، 2010.
- كروش، صلاح الدين، الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجزائر وعينة من البلدان في الفترة (1996 - 2012 م)، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مج 1، ع 1، 2015، 77 - 90.
- مطير، سمير عبد الرزاق، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، إدارة الدولة والحكم الرشيد، فلسطين، 1434 - 2013 م.
- مكي، مكاوي؛ صوريه، بيدي عيساوي، الحوكمة الرشيدة ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، Revue Organisation et Travail، 464(5971)، 2017، 1-15.
- ناجي، عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، 2008، ص 107-108.

## ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Brewer, Gene A., Yujin Choi, and Richard M. Walker. "linking Accountability, corruption, and government effectiveness in Asia: an examination of World Bank Governance Indicators." Comparative Governance Reform in Asia: Democracy, Corruption, and Government Trust. Emerald Group Publishing Limited, 2008.
- Arndt, Christiane; and Oman, Charles. "Uses and Abuses of Governance Indicators". OECD Development Centre Studies. Paris (2006)
- Cooray, Arusha. "Government expenditure, governance and economic growth." Comparative Economic Studies 51.3 (2009): 401-418.
- Emara, Noha. "The Impact of Governance Environment on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries." Journal of Economics Library 3.1 (2016): 24-37.
- Faster Institute. Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report. <https://www.frederickson.org/studies/economic-freedom-of-the-world-2017-annual-report>.
- Index, Legatum Prosperity. "Legatum institute." Mode of access: <http://www.prosperity.com> (2016).
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "Response to 'What do the worldwide governance indicators measure?'." The European Journal of Development Research 22.1 (2010): 55-58.
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues." Policy Research working paper ; no. WPS 5430. World Bank. (2010).
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. The worldwide governance indicators project: answering the critics. The World Bank, 2007.
- Miller, Terry; Et Al. Index Of Economic Freedom, The Heritage Foundation, 2018. [https://www.heritage.org/index/pdf/2018/book/index\\_2018.pdf](https://www.heritage.org/index/pdf/2018/book/index_2018.pdf)
- Plumptre, Tim, and John Graham. "Governance in the new millennium: challenges for Canada." Ottawa, ON: Institute on Governance (2000).
- Thomas, Melissa A. "What do the worldwide governance indicators

measure?.” The European Journal of Development Research 22.1 (2010): 31-54.

- Undp. “Governance indicators: A users’ guide.” (2007).
- World Bank. World Development Report 2002 (Overview): Building Institutions for Markets. World Bank, 2001.

### ثالثاً: المواقع على الشبكة:

- <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc>
- <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/5984/WDR%202002%20-%20English.pdf?sequence=1>
- [https://www.prsgroup.com/wp-content/uploads/2019/02/ICRG\\_Brochure\\_2019.pdf](https://www.prsgroup.com/wp-content/uploads/2019/02/ICRG_Brochure_2019.pdf)

## English Translation of Arabic References.

- Osama, Hussein, Mabadi' Al-Howkamah Ar-Rasheedah fi Ittefaqiyath Al-Umam Al-Muttahidah li Mukafahath Al-Fasad, Cairo, Markaz Al-'Aqd Al-Ijtema'iyye, 1st Edition, 2014.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim. Sahih Al-Bukhari: Al-Jami Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar min Umoor Rasoolullah (SAWS) wa Sunanihi wa Ayyamihi, Revised by: Muhammad Zuhair Al-Nasir. Beirut: Dar Touq Al Najat, 1422 AH.
- Al-Bassam, Bassam Bin Abdullah, Al-Howkamah Ar-Rasheedah: Dirasath Halath Al-Mamlakath Al-Arabiyyath As-Saudiyyath, Journal of Arab Economic Research, Egypt, Volume 21, Issue 68,67 (Fall 2014), 175-200.
- The World Bank, Idarath Hukm Afzal li-Ajl Al-Tanmiyah fi Al-Sharq Al-Awsat wa Shimal Afriqiya – T'azeez Al-Tadhmeeniyah wa Al-Musa'alah, Taqreer An Al-Tanmiyah fi Al-Sharq Al-Awsat wa Shimal Afriqiya, translated by: Dar Al-Saqi, Lebanon, Dar Al-Saqi, Edition 1, 2004 AD.
- Khoudary, Yasmine, Al-Howkamah Ar-Rasheedah wa Mukafahath Al-Fasad: Al-Mafhoom wa Al-Fasadaath Ad-Dowliyah wa Al-Mahalliyah Tatbeeqn 'Ala Al-Haalath Al-Misriyyath. Journal of the Faculty of Economics and Political Science: Cairo University - Faculty of Economics and Political Science, Volume 17, No. 4 (2016), 52-81.
- Al-Shaibani, Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad, the Musnad of Imam Ahmad, edited by: Shuaib Al-Arn`ut - Adel Morshed, and others, Beirut: Foundation for the Message, 2001.
- Al-Zaboon, Yusef Nasser, Al-Hukm Ar-Rasheed fi Al-Fikr Al-Siyyasi Al-Arabi Al-Islami: Al-Muqawwimaat wa Al-Ma'ayer, Unpublished PhD Thesis, Deanship of Postgraduate Studies, Mu'tah University, Jordan, 2017.
- Ashour, Ahmed Saqr, Islah Howkamath Al-Tanmiyah fi Misr, Egypt: Markaz Al-'Aqd Al-Ijtemayee, 2010.
- Karoush, Salah al-Din, Al-Howkamah wa Atharuha 'Ala An-Numuwwi

Al-Iqtisaadi fi Dhil Iqtesaad Al-M'arefah: Dirash Halath Al-Jazayir wa Ayyinath min Al-Buldaan fi Al-Fatrath (1996 - 2012 AD, Al-Bashaer Economic Journal, College of Economic Sciences, Business Sciences and Management Sciences, Taheri Mohamed Bashar University, Algeria, Volume 1, Pp. 1, 2015, 77-90.

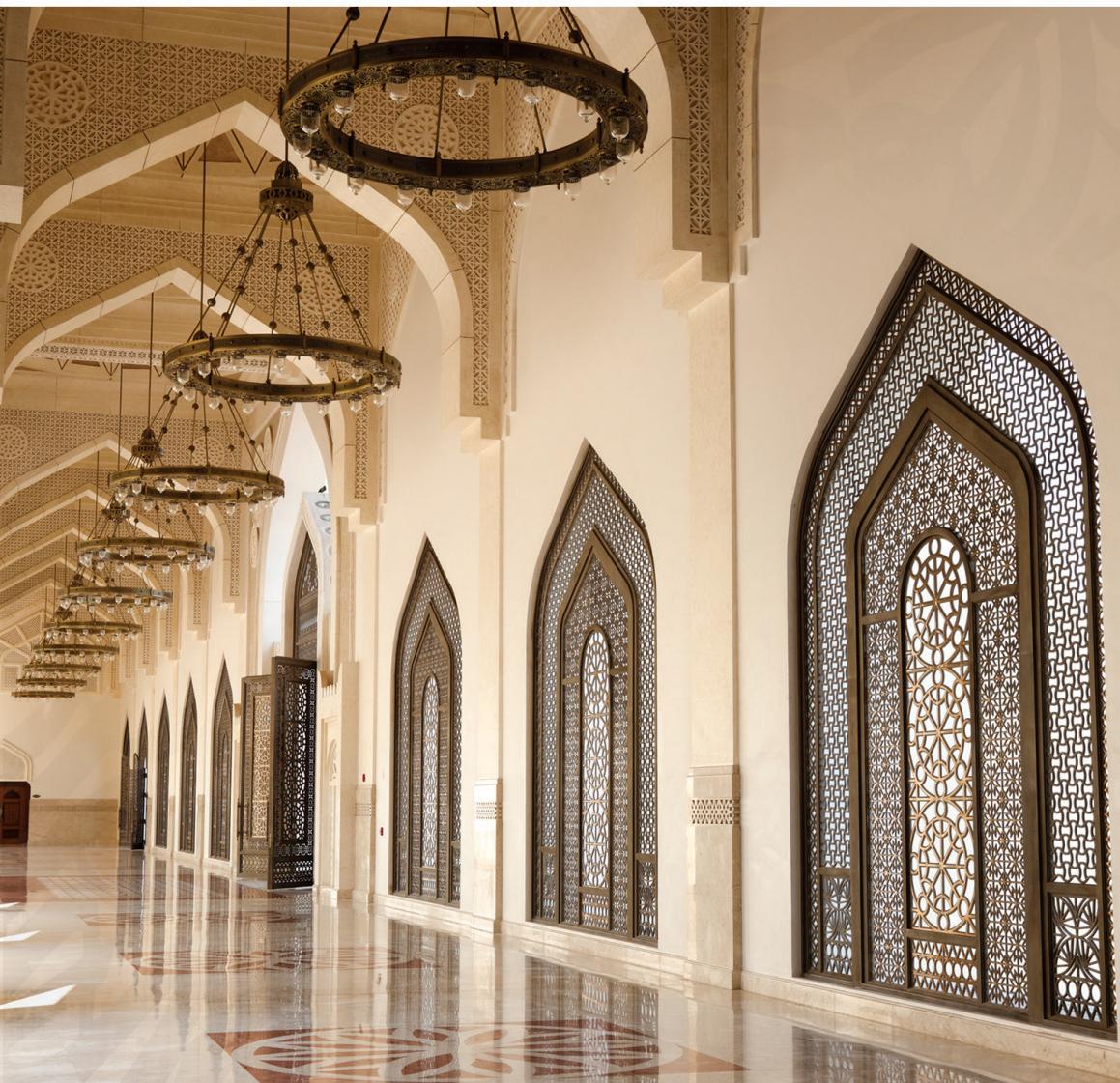
- Mutair, Samir Abdel-Razzaq, Waqe' Tatbeeq Ma'ayeer Al-Hukm Ar-Rasheed wa Alaqtuha fi Al-Ada Al-Idari fi Al-Wizarath Al-Falistiniyah, Unpublished Master Thesis, Joint Program between the Academy of Management and Politics for Graduate Studies and Al-Aqsa University, State Administration and Good Governance, Palestine, 1434-2013.
- Maki, Makkawi, Suriyyath, Bedi Issawi, Al-Howkamah Ar-Rasheedah wa Muashshirat Al-Tanmiyah fi Ad-Duwal Al-'Arabiyyah, Revue Organization et Travail, 464 (5971), 2017, 1-15.
- Naji, Abdel Nour, Dour Munazzamat Al-Mujtama' Al-Madani fi Tahqeeq Al-Hukm Ar-Rashid fi Al-Jazayir: Dirasath Health Al-Ahzab As-Siyasiyyah, Al-Mufakkir Magazine, Faculty of Law and Political Sciences, Mohamed Khidir University of Biskra, Algeria, Issue Three, 2008, pp. 107-108.

Bait Al-Mashura Journal

# مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (14) State of Qatar - October 2020



Published by



ISSN : 2409-0867 الكتروني

ISSN : 2410-6836 ورقي

[mashurajournal.com](http://mashurajournal.com)

Bait Al-Mashura Finance Consultations